النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵣⵍⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 666 | من 3 الى 9 شتنبر 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

المؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي

محطة أخرى على طريق بناء وتقوية حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

حسن الحيموتي:

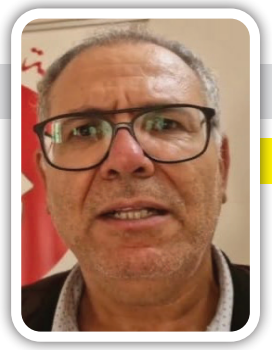

ضيف العدد

مهمة التقدم في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين تتماشى بشكل جدلي مع مهمة بناء جبهة الطبقات الشعبية ومهمة بناء أممية ماركسية 15

الشبيبة وقضايا الكادحين في قلب الرهان الديمقراطي الاشتراكي 12

أي دور للقطاع النسائي في إنجاح المؤتمر الوطني وفي تفعيل نتائجه؟ 13

10 09 08 07

كلمة العدد:

من «إلى الأمام» إلى «النهج الديمقراطي» إلى «حزب النهج الديمقراطي العمالي»:

مسيرة نضال وصمود واستمرارية من أجل إنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية

عرف شهر غشت حدثين أساسيين لهما دلالة عميقة في مسار النضال من أجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية:

- تخليد الذكرى 56 لتأسيس المنظمة الماركسية اللينينية المغربية « إلى الأمام» التي تأسست في 30 غشت 1970، وما تحمله هذه الذكرى من دلالة تاريخية وفكرية وسياسية ونضالية في سيرورة نضال الشعب المغربي والطبقة العاملة. فقد شكل تأسيس منظمة « إلى الأمام» لبنة أساسية في مشروع بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وحلفاءها من الفلاحين الفقراء وسائر الكادحين من أجل استكمال مهام التحرر الوطني وبناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي الذي يقطع مع الاستبداد المخزني والتبعية ويضمن للشعب المغربي حقه في تقرير مصيره وبناء سلطته الديمقراطية الثورية التي تعيد له حقوقه في الحرية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الضامن للكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الشاملة.

إن استحضار ذكرى تأسيس منظمة «إلى الأمام» وتجربتها، كجزء من تجربة الحركة الماركسية اللينينية المغربية، يعني استلهام دروسها بشكل نقدي من أجل تطوير وترسيخ المسار الثوري الذي أطلقته، مسار الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية بآفاق اشتراكية، والذي يتبناه حزب النهج الديمقراطي العمالي كاستمرارية فكرية وسياسية لهذا الإرث النضالي الثوري العظيم.

- انعقاد المؤتمر الوطني السادس أيام 7 و8 و9 غشت 2026 بالرباط، تحت شعار» التقدم في بناء الحزب المستقل الطبقة العاملة والجبهة الشعبية للتخلص من التبعية والمخزن وإنجاز مهام التغيير الديمقراطي الشعبي»، والذي عرف نجاحا كبيرا على كافة المستويات رغم الحصار والتضييق المخزني الممنهج وحملات التشويش التي سعت إلى إفشاله.

لقد أثبت المؤتمر الوطني السادس، مرة أخرى، أن إرادة المناضلات والمناضلين هي أقوى وأصلب من كل أشكال الاستهداف والتضييق والتشويش، وأن اقتناعهن/م وتشبثهن/م بالمشروع التاريخي للطبقة العاملة وعموم الكادحين الذي وضعت منظمة «إلى الأمام» لبنته الأساسية، واستمر «النهج الديمقراطي» ثم «النهج الديمقراطي العمالي» في حمل مشعله واستكمال بناءه في معمعان الصراع الطبقي يجعلهن/م قادرات وقادرون على مواصلة المسار الثوري للحزب بمرجعيته الماركسية اللينينية وببرنامج التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي بآفاقه الاشتراكية مهما اشتدت الصعوبات وكثرت التحديات والعراقيل.

إن نجاح المؤتمر الوطني السادس ليس انتصارا للحزب فقط بل هو انتصار لكل القوى الشيوعية واليسارية والتقدمية والديمقراطية في المغرب والعالم، ولكل الديمقراطيين والديمقراطيات الأحرار، ولكل القوى المناضلة من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والتحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية، وهو انتصار أيضا لنضالات الشعب المغربي وطبقته العاملة وسائر جماهيره الشعبية من أجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، وانتصارا لقضايا الشعوب المكافحة ضد الاستغلال والاضطهاد والتبعية، وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني ونضاله المشروع من أجل التحرر والاستقلال وحقه في تقرير مصيره وبناء دولته الديمقراطية على كامل فلسطين وعاصمتها القدس.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي، وهو يستحضر الذكرى 56 لتأسيس منظمة «إلى الأمام» ويعبر عن ارتياحه بنجاح مؤتمره الوطني السادس، فأنه يدرك جيدا حجم المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقه في ظل تعقيدات الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتأزم والتي يكرسها تمادي النظام المخزني في قمع الحريات العامة وتكريس اقتصاد الريع والاحتكار والنهب وتعميق السياسات الرأسمالية المتوحشة وإغراق البلاد في المديونية والتبعية والتطبيع مع الكيان الصهيوني. كما يدرك حجم التحديات الموضوعية والذاتية التي تواجه الطبقة العاملة والجماهير الشعبية والقوى الديمقراطية والتقدمية. لذلك فهو يؤكد على التزامه بمواصلة النضال، بإرادة ثورية، وروح وحدوية، ونفس ديمقراطي، ووضوح طبقي، من أجل إنجاز مهام التحرر الوطني الديمقراطي الشعبي، ومواجهة كل أشكال التبعية والاستغلال والاستبداد، والدفاع عن الحريات والحقوق والمكتسبات الاجتماعية والسياسية، ويعاهد الطبقة العاملة والجماهير الشعبية بأنه سيواصل العمل من أجل بناء حزب الطبقة العاملة المستقل، وبناء وتقوية التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير، والمساهمة في بناء الجبهة الشعبية القادرة على توحيد قوى النضال الديمقراطي والتقدمي لقيادة نضال شعبنا نحو التخلص من المخزن والتبعية، وفتح أفق التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي بآفاقه الاشتراكية.كما يؤكد التزامه بالنضال، إلى جانب كل القوى الشيوعية والتقدمية عبر العالم، من أجل بناء جبهة عالمية لمناهضة الامبريالية والصهيونية والرجعية ولدعم نضالات الشعوب وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي، الخارج من مؤتمره الوطني السادس وهو أكثر إصرارا على مواصلة طريقه، يعتبر أن مهمة تحويل الأمل إلى فعل، والغضب والاحتجاج الشعبي إلى قوة منظمة وموحدة، والتطلعات الديمقراطية والاجتماعية إلى مشروع سياسي جماهيري قادر على تغيير موازين القوى هي مهمة كل الماركسيين/ات اللينينيين/ات وكل التقدميين/ات وكل الديمقراطيين/ات. لذلك فهو يدعو الجميع إلى توحيد الصفوف وتقوية وتعزيز النضال المشترك بما يخدم ويرسخ ويطور نضال شعبنا من أجل تحقيق التغيير الديمقراطي الحقيقي.

السحب: Anteprima | annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

بيان بمناسبة الذكرى السادسة والخمسين لتأسيس منظمة «إلى الأمام»

إن تخليد الذكرى السادسة والخمسين لتأسيس منظمة «إلى الأمام» ليس مجرد استحضار لمحطة من محطات تاريخ الحركة الماركسية اللينينية المغربية، ولا مناسبة لإعادة إنتاج خطاب تمجيدي للماضي، وإنما هو وقفة سياسية ونضالية نقدية أمام تجربة غنية ومكلفة، واستحضار لتضحيات أجيال من المناضلات والمناضلين الذين اختاروا طريق المقاومة والنضال من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية، في واحدة من أكثر مراحل تاريخ المغرب الحديث قسوة واستبدادًا.

لقد شكلت منظمة «إلى الأمام» إحدى أبرز تعبيرات الحركة الماركسية اللينينية المغربية، وحملت في مرحلة تاريخية دقيقة مشروعًا سياسيًا وفكريًا يروم القطع مع واقع الاستغلال والتبعية والاستبداد، والانحياز الصريح إلى الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، والدفاع عن حق الشعب المغربي في الحرية والديمقراطية والسيادة والعدالة الاجتماعية. وقد قدم مناضلوها ومناضلاتها تضحيات جسيمة، وتحملوا الاعتقال والتعذيب والمحاكمات والسجون والمطاردة والنفي، وسقط شهداء وشهيدات في سبيل القضايا التي آمنوا بها.

وإذا كان الزمن قد تغير، فإن الكثير من الأسئلة التي طرحتها تلك التجربة ما تزال، بأشكال جديدة، حاضرة في واقعنا: سؤال الاستقلال السياسي والاقتصادي، وسؤال الديمقراطية والحرية، وسؤال التبعية، وسؤال الاستغلال الطبقي، وسؤال بناء أداة سياسية مستقلة للطبقة العاملة والجماهير الكادحة.

إن استحضار «إلى الأمام» اليوم لا يعني تقديس تجربتها أو التعامل معها باعتبارها حقيقة مكتملة ونهائية، بل يعني الاستفادة من دروسها، واستخلاص عناصر القوة والضعف فيها، ونقد اختياراتها واجتهاداتها في ضوء ما راكمته الحركة النضالية المغربية من تجارب، وما عرفه المجتمع المغربي والعالم من تحولات عميقة. فالإخلاص لإرث المناضلين لا يكون بتجميد أفكارهم، وإنما بمواصلة البحث والنضال والاجتهاد من أجل تغيير الواقع.

وفي هذا السياق، يشكل انعقاد المؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي محطة سياسية وتنظيمية ونضالية جديدة في مسار الحزب، ومناسبة لتجديد الالتزام بالمشروع الذي انخرط فيه الحزب، والمتمثل في المساهمة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية، باعتباره أداة سياسية ونضالية قادرة على توحيد نضالات الطبقة العاملة والكادحين، والتعبير عن مصالحهم المستقلة، وفتح أفق سياسي واجتماعي بديل عن منظومة الاستغلال والتبعية والاستبداد.

إن المؤتمر الوطني السادس لا ينبغي أن يُقرأ باعتباره نهاية مرحلة تنظيمية فحسب، بل باعتباره بداية مرحلة جديدة تستدعي رفع مستوى الوعي بالمهام المطروحة، وتقوية الحزب تنظيميًا وسياسيًا وفكريًا، وترسيخ الديمقراطية الداخلية، وتطوير العمل الجماهيري، وربط البناء الحزبي بالنضالات الفعلية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

ومن بين المهام الأساسية التي يطرحها واقع الصراع الطبقي اليوم، بلترة الحزب وتقوية بنيته التنظيمية وتصليبها، وتوسيع حضوره داخل مواقع العمل والإنتاج، وتعزيز الارتباط بالنضالات العمالية والجماهيرية، والانفتاح على الطاقات المناضلة التي يفرزها نضال شعبنا، وخاصة الشباب والنساء والعاطلين والفلاحين الفقراء وسائر الفئات المتضررة من السياسات الرأسمالية والنيوليبرالية.

كما تقتضي المرحلة العمل على بناء جبهة نضالية واسعة في مواجهة السياسات التي تعمق الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتوسع دائرة الهشاشة والبطالة والفقر، وتضرب الخدمات العمومية، وتخضع الاقتصاد الوطني لمنطق الربح والمصالح الرأسمالية، وتكرس التبعية الاقتصادية والسياسية والتطبيع مع الكيان الصهيوني، وتجهز على ما تبقى من الحريات العامة وفي مقدمتها حرية التعبير الاحتجاج والتنظيم.

وبهذه المناسبة النضالية والتاريخية، يجدد حزب النهج الديمقراطي العمالي نداءه الحار إلى كافة المناضلين والمناضلات الماركسيين/ات اللينينيين/ات، أفرادًا وجماعات، وإلى كل القوى العمالية والديمقراطية والتقدمية والمناضلة، من أجل تعزيز العمل الوحدوي، وتطوير الحوار الرفاقي والصريح، وتجاوز كل أشكال الانغلاق والتشتت، وبناء علاقات نضالية قائمة على الاحترام المتبادل والحوار والنقاش والنقد والنقد الذاتي والتعاون والنضال المشترك. وإننا نؤكد أن شعار «وحدة – نقد – وحدة» لا ينبغي أن يظل مجرد مرجعية تاريخية، بل يتعين تحويله إلى منهج عملي في بناء الوحدة، بما يسمح بتدبير الاختلافات بصورة ديمقراطية، وتجاوز أسباب الانقسام، والارتقاء بالنقاش من مستوى الخلافات الجزئية إلى مستوى الأسئلة الكبرى التي تواجه الحركة العمالية والشعبية والحركة الماركسية اللينينية.

إن وحدة الماركسيين/ات اللينينيين/ات ليست شعارًا مجردًا، بل هي مهمة سياسية وتنظيمية ونضالية تتطلب تجاوز التشتت والانقسام، وإعمال الحوار الديمقراطي، وتقييم التجارب السابقة والحالية، وممارسة النقد والنقد الذاتي، والانطلاق من مصالح الطبقة العاملة والكادحين، والانخراط المشترك في النضالات اليومية، وبناء الثقة من خلال الممارسة، لأن الوحدة الحقيقية لا تُصنع بالبيانات وحدها، وإنما تُبنى في الميدان، داخل المعامل ومواقع العمل والأحياء والجامعات والقرى وكل فضاءات النضال الشعبي.

إن بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية هو مشروع تاريخي عظيم، قدمت من أجله أجيال من المناضلات والمناضلين تضحيات جسيمة، وسقط من أجله شهيدات وشهداء، ورويت من أجله أرض هذا الوطن بدماء مناضلين ومناضلات حلموا بمجتمع تسوده الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وهو مشروع لا يمكن اختزاله في بناء تنظيم حزبي بالمعنى الضيق، بل هو مشروع لبناء أداة سياسية مستقلة للطبقة العاملة، قادرة على المساهمة في توحيد النضالات وتطوير الوعي الطبقي وتنظيم الجماهير وطرح بديل مجتمعي يضع الإنسان العامل والكادح في قلب العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وإن مسؤولية الجيل الحالي من المناضلات والمناضلين تقتضي الحفاظ على هذا الإرث النضالي العظيم، ليس من خلال تقديس الماضي، وإنما من خلال استيعاب دروسه، ونقد أخطائه، وتطوير أدوات العمل السياسي والتنظيمي، وربط المشروع الثوري بالواقع الملموس للطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

فالتاريخ لا يمنح الشرعية لمجرد الانتماء إلى تراث نضالي عظيم، وإنما يمنحها لمن يستطيع تحويل دروس ذلك التراث إلى ممارسة سياسية حية، تستجيب لأسئلة الحاضر وتفتح آفاق المستقبل.

وفي الذكرى السادسة والخمسين لتأسيس منظمة «إلى الأمام»، وبعد النجاح الكبير للمؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي، نجدد العهد على مواصلة النضال والصمود، والانخراط في صفوف الطبقة العاملة والكادحين والفلاحين الفقراء والشباب والنساء وسائر الفئات الشعبية، من أجل بناء ميزان قوى شعبي قادر على فرض التغيير الديمقراطي الحقيقي، ووضع حد للتبعية والاستغلال والاستبداد.

ونؤكد أن الدفاع عن الحريات والديمقراطية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ليس مهام منفصلة عن الصراع الطبقي، بل يشكل جزءًا أساسيًا من معركة شعبنا ضد منظومة الاستبداد و الاستغلال والتبعية، ومن النضال من أجل مجتمع يضمن الشغل والعيش الكريم والتعليم والصحة والسكن والعدالة والمساواة لجميع أبنائه وبناته.

إن الطريق نحو بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية هو طريق طويل وصعب، لكنه طريق تصنعه النضالات والتضحيات والتجارب، ويُبنى بالصبر والمثابرة وطول النفس والعمل الجماعي والوحدة النضالية، وبالقدرة على تحويل التراكمات الصغيرة إلى قوة سياسية واجتماعية قادرة على تغيير موازين القوى.

وفي هذا الطريق، لا بد من استحضار أن الطبقة العاملة المغربية ليست مجرد قوة اجتماعية تنتظر من يمثلها، بل هي القوة التي ينبغي أن تمتلك وعيها وتنظيمها وأداتها السياسية المستقلة، وأن تتقاطع نضالاتها مع نضالات الجماهير الشعبية في مشروع تحرري ديمقراطي واجتماعي.

كما أن هذا النضال لا يمكن فصله عن النضال الأممي، فالاستغلال الرأسمالي يتجاوز الحدود، كما أن مقاومته تقتضي تضامنا يتجاوز الحدود. ومن هنا، فإن بناء علاقات تضامن ونضال مع القوى العمالية والشيوعية والتقدمية في مختلف البلدان، ومقاومة الإمبريالية والحروب والاستغلال والاضطهاد، يشكل جزءًا من المسؤولية الأممية التي يحملها مشروعنا النضالي.

إننا، ونحن نستحضر ذكرى «إلى الأمام»، نستحضر كذلك كل مناضلي ومناضلات الحركة الماركسية اللينينية المغربية الذين جعلوا من حياتهم قضية، ومن تضحياتهم جسرًا نحو المستقبل، ونؤكد أن أفضل وفاء لهم هو مواصلة النضال، لا البكاء على الماضي؛ وبناء الوحدة، لا إعادة إنتاج الانقسامات؛ والانخراط في قضايا الشعب، لا الاكتفاء باستعادة الذكريات.

إن الوفاء الحقيقي لشهيدات وشهداء الحركة الماركسية اللينينية المغربية هو أن نجعل من تضحياتهم قوة دفع نحو المستقبل، وأن نواصل النضال من أجل مجتمع لا مكان فيه للاستغلال والقهر والاستبداد، مجتمع تسوده الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وتكون فيه الثروة في خدمة الإنسان والمجتمع، لا وسيلة لإثراء أقلية على حساب الأغلبية.

وفي هذه الذكرى المجيدة، يجدد حزب النهج الديمقراطي العمالي التزامه بالانخراط في كل المعارك التي تخوضها الطبقة العاملة والجماهير الشعبية، وبالعمل على توحيدها وتطويرها، وبالمساهمة في بناء ميزان قوى جديد قادر على فتح أفق التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي.

إن بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية ليس مهمة جيل واحد، ولا مشروع فئة أو تنظيم بعينه، وإنما هو مسار تاريخي طويل تشارك في بنائه أجيال متعاقبة من المناضلين والمناضلات، وكل جيل مطالب بأن يضيف إلى هذا البناء لبنة جديدة، وأن يسلم المشعل لمن يأتي بعده أكثر قوة ووعيًا وتنظيمًا.

ومن موقع المسؤولية التاريخية التي يفرضها علينا حاضرنا، نؤكد أن حزب النهج الديمقراطي العمالي سيواصل العمل من أجل بناء الحركة العمالية والشعبية، وتقوية الوحدة النضالية، وتطوير الفكر والممارسة، والانفتاح على كل الطاقات المناضلة، وعلى المساهمة في النضال من أجل التحرر الوطني الديمقراطي الشعبي في أفق المجتمع الاشتراكي.

إنها مسؤولية ثقيلة، لكنها مسؤولية تستحق أن تحمل. وإن الطريق شاق، لكنه الطريق الذي لا يمكن لمن اختار الانحياز إلى الطبقة العاملة والكادحين أن يتخلى عنه

المجد والخلود لشهيدات وشهداء الشعب المغربي،

المجد والخلود لشهيدات وشهداء الحركة الماركسية اللينينية المغربية،

تحية إجلال وإكبار لكافة مناضلات ومناضلي الحركة الماركسية اللينينية المغربية،

تحية تقدير لكل مناضلات ومناضلي «إلى الأمام» ولكل مناضلي الحركة الديمقراطية والتقدمية الذين واصلوا النضال في أحلك الظروف،

عاش نضال الطبقة العاملة المغربية،

عاش نضال الشعب المغربي،

عاش التضامن الأممي بين الشعوب،

عاشت الوحدة النضالية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية،

عاشت وحدة الماركسيين/ات اللينينيين/ات على قاعدة: وحدة – نقد – وحدة،

عاش الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية،

عاش حزب النهج الديمقراطي العمالي،

والنصر لنضالات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

حزب النهج الديمقراطي العمالي - المكتب السياسي

الرباط، في 30 غشت 2026 .

حزب النهج الديمقراطي العمالي لجهة الشمال / الريف:

النزوح الجماعي للشباب، مأساة إنسانية تكشف عمق الأزمة وتستوجب الحقيقة والمساءلة

يتابع المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي لجهة الشمال / الريف بقلق بالغ واستنكار شديد التطورات الخطيرة المرتبطة بالنزوح الجماعي للشباب، وما رافقها من مآس إنسانية وسقوط ضحايا، وما خلفته القضية من تداعيات سياسية وإعلامية تجاوزت الحدود الوطنية وخلقت رجة نفسية وطنية.

إننا نرفض بشدة كل محاولة لاختزال هذه القضية في بعدها الأمني أو تقديمها باعتبارها مجرد واقعة عابرة ومنفصلة عن سياقها الاجتماعي والسياسي. فالنزوح الجماعي لشباب مغاربة، والمخاطرة بالحياة في عرض البحر بحثا عن أفق آخر، يمثل في جوهره تعبيرا صارخا عن أزمة ثقة عميقة، وعن انسداد اجتماعي واقتصادي وسياسي، وعن جيل بدأ يفقد الأمل في إمكانية بناء مستقبله داخل وطنه.

إن المكتب الجهوي يعتبر أن مسؤولية الدولة لا تبدأ عند اعتراض قوارب الهجرة، وإنما تبدأ قبل ذلك بكثير: عند توفير شروط العيش الكريم، والشغل، والعدالة الاجتماعية، والحرية، والمساواة، والأمل في المستقبل. وحين يصبح الموت في البحر بالنسبة إلى بعض الشباب أقل رعبا من البقاء في وطن لا يرون فيه أفقا، فإن السؤال الحقيقي ينبغي أن يتوجه إلى السياسات التي أنتجت هذا اليأس، لا إلى الضحايا الذين أصبحوا عنوانا لمأساة اجتماعية عميقة.

ويثير الصمت الرسمي إزاء هذه الأحداث استغرابا وقلقا بالغين. ففي الوقت الذي تتفاعل فيه وسائل الإعلام الدولية والرأي العام مع القضية، تختار الدولة سياسة الصمت والتعتيم، وكأن الأمر لا يتعلق بمواطنين مغاربة وبأرواح بشرية وبأسر تعيش الفاجعة. إننا نؤكد أن الصمت في مثل هذه القضايا لا يحمي الدولة، بل يعمق الشكوك ويزيد من أزمة الثقة بينها وبين المجتمع.

كما أن الملابسات المرتبطة بمصير جثامين الضحايا تطرح أسئلة خطيرة لا يمكن تجاهلها. وإذا ثبت وجود رفض أو تعطيل في استلام الجثامين أو تسليمها إلى ذويها، فإن ذلك يشكل إهانة لكرامة الضحايا ومسّا بحقوق أسرهم في معرفة الحقيقة ودفن أبنائها بكرامة. ولذلك نطالب بالكشف الفوري عن حقيقة ما جرى، وتحديد المسؤوليات وترتيب الآثار القانونية والسياسية اللازمة.

وفي ظل تضارب الروايات، تطرح كذلك فرضيات حول احتمال توظيف هذه الأحداث في صراعات وحسابات دولية وإقليمية، بما فيها الصراع المغربي الإسباني والتوترات المرتبطة بالقضية الفلسطينية، بل ووجود حديث عن أدوار محتملة لجهات مرتبطة بالكيان الصهيوني أو دوائر دولية أخرى.

وإذ نؤكد أن هذه الفرضيات لا يمكن التعامل معها كحقائق دون أدلة، فإننا نعتبر أن خطورتها تستوجب تحقيقا مستقلا وشفافا يكشف الحقيقة كاملة. فالحقيقة لا تخشى التحقيق، ومن يملك ما يبرئه من المسؤولية لا ينبغي أن يخشى المساءلة.

كما أن ما يروج حول احتمال وجود توظيف أمني أو مخابراتي للأحداث، أو محاولة إعداد رواية سياسية لإبعاد شبهة المسؤولية عن أجهزة الدولة، يفرض بدوره فتح تحقيق جدي ونزيه. إن المؤسسات والأجهزة، مهما كانت طبيعة اختصاصاتها، ليست فوق المساءلة، ولا يجوز أن تتحول الاعتبارات الأمنية إلى ذريعة لحجب الحقيقة عن المجتمع.

إن هذه القضية كشفت، مرة أخرى، فشل المقاربة الرسمية في تدبير الأزمات السياسية والاجتماعية، وأظهرت عمق الهوة بين الخطاب الرسمي حول حماية الشباب وبين واقع يضطر فيه بعضهم إلى المخاطرة بحياته بحثا عن مستقبل أفضل.

ومن موقعه، يدعو المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي كافة القوى اليسارية والديمقراطية والتقدمية، والمنظمات الحقوقية والنقابية والجمعيات الشبابية، إلى بلورة مبادرة سياسية وحقوقية مشتركة من أجل كشف الحقيقة، ومساءلة المسؤولين، والتصدي لكل محاولات التعتيم أو طمس القضية أو توظيفها في صراعات لا علاقة للضحايا بها.

وعليه، فإن المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي لجهة الشمال/الريف:

- يعلن تضامنه الكامل مع الضحايا وأسرهم، ويعبر عن تعازيه ومواساته للعائلات التي فقدت أبناءها.
- يطالب بفتح تحقيق مستقل وشفاف وشامل في ملابسات الأحداث، وأسبابها، وكيفية تدبير السلطات لها، ومسؤولية مختلف الجهات المعنية.
- يطالب بالكشف عن حقيقة مصير جثامين الضحايا وضمان حق الأسر في استلامها ودفنها بكرامة.
- يرفض سياسة الصمت والتعتيم والخذلان التي تتعامل بها الدولة مع قضية إنسانية ووجودية بهذا الحجم.
- يطالب بفتح نقاش عمومي حقيقي حول الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تدفع الشباب إلى النزوح والمخاطرة بحياتهم.
- يدعو القوى اليسارية والديمقراطية والتقدمية إلى توحيد الجهود وبلورة مبادرة سياسية وحقوقية لفضح السياسات التي تنتج اليأس والإقصاء والتهميش.
- يحمل الدولة مسؤوليتها السياسية عن السياسات العمومية التي عمقت الإحباط وانسداد الأفق أمام قطاعات واسعة من الشباب. مع الكف عن لعب دور الدركي الحامي لحدود الامبريالية الأوروبية على حساب حقوق وكرامة المهاجرين والشباب.

إننا في المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي لجهة الشمال/الريف نؤكد أن الشباب ليس مشكلة أمنية، وأن النزوح الجماعي ليس جريمة، وأن الضحايا ليسوا أرقاما قابلة للنسيان.

إنهم أبناء هذا الوطن، ومن حقهم أن يعيشوا فيه بكرامة، ومن حق أسرهم أن تعرف الحقيقة، ومن حق المجتمع أن يعرف من المسؤول وكيف ولماذا وقعت هذه المآساة.

لن نقبل أن تُدفن الحقيقة مع الضحايا.

النهج الديمقراطي العمالي لجهة الشمال/الريف
المكتب الجهوي

عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب:

« الحقيقة كل الحقيقة حول المختطفين مجهولي المصير وكل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين فورا، شرط أساسي حتى لا يتكرر الماضي في الحاضر »

تحيي عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، الموافق لـ 30 غشت، وهي عازمة على مواصلة النضال من أجل الحقيقة والعدالة، إلى أن يتم الكشف عن مصير جميع المختطفين مجهولي المصير ومعرفة الحقيقة كل الحقيقة بخصوص الاختفاء القسري.

لقد أدى نضال العائلات والقوى الحية في البلاد إلى دفع النظام المغربي الاعتراف، ولو بشكل جزئي، بممارسة الاختفاء القسري. وفي 10 أبريل 2004، تم إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة لمدة سنة واحدة، بهدف تسليط الضوء على ما جرى من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب خلال الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى سنة 1999. ونظرًا لمحدودية نطاق تدخلها، لم تتمكن هيئة الإنصاف والمصالحة من كشف الحقيقة بشأن جميع حالات الاختفاء القسري. وقد أصدرت في تقريرها الختامي سنة 2006 مجموعة من التوصيات، من بينها:

- مواصلة التحقيقات بشأن حالات الاختفاء التي لم يُكشف عن مصير أصحابها.
- الحفاظ على مراكز الاعتقال باعتبارها أماكن لحفظ الذاكرة.

إن عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب وهي تحتفي بهذا اليوم تذكر بأن ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب، ولا سيما القضية الشائكة المتعلقة بمصير المختطفين، لم يجد بعد طريقه إلى تسوية عادلة ومنصفة.

كما نذكر بأنه، وطيلة ما سُمّي بمسار تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، سعت الدولة باستمرار إلى اختزال قضيتي الحقيقة والعدالة في مجرد مسألة التعويض المادي.

إننا نؤكد أن ملف الاختفاء القسري بالمغرب سيظل مفتوحًا ما دام مصير المختطفين لم يُكشف عنه، وما دام الحق في الجبر الفردي والجماعي للأضرار التي لحقت بالضحايا لم يُستكمل. كما تعرب العائلات عن أسفها إزاء تصريحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وباقي مؤسسات الدولة المغربية الرامية إلى محاولة إغلاق هذا الملف دون إجراء جميع التحقيقات الضرورية لكشف الحقيقة بشأن مئات الحالات التي ما تزال عالقة، وفقا للمعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال. وعليه، فإننا نجد أنفسنا مضطرين إلى اعتبار أن مجمل مسار تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لم يكن سوى أداة ووسيلة لحجب الحقيقة وضمان الإفلات من العقاب للمسؤولين عن هذه الجرائم.

في الوقت الذي لا تزال عائلات المختطفين مجهولي المصير تجهل مصير ذويها رغم مرور 20 سنة على توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، يعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المكلف بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، عن رغبته في الإغلاق النهائي لملف الاختفاء القسري بالمغرب، متجاهلا بذلك مطالبنا المشروعة التي لا تزال دون استجابة، والمتمثلة فيما يلي:

1. إعمال الحق في معرفة الحقيقة، وفقا للمعايير الدولية المعمول بها، وذلك بالكشف عن مصير جميع المختطفين وإطلاق سراح من لا يزال منهم على قيد الحياة؛ وتحديد أماكن الدفن ممن يفترض أنهم توفوا؛ والتعرف على هوية رفات المتوفين، مع اللجوء إلى جميع وسائل البحث والتحقيق والأدوات العلمية المتاحة لتحقيق ذلك.
2. إحداث آلية وطنية مستقلة للبحث عن الحقيقة بشأن حالات الاختفاء القسري وجميع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
3. إشراك الضحايا وعائلاتهم في مسار البحث عن الحقيقة، واطلاعهم على نتائج عمليات البحث والتحقيق، ونتائج تحاليل الأنثروبولوجيا الشرعية، وكذا نتائج تحاليل الحمض النووي (DNA) المعتمدة في تحديد هوية رفات المتوفين.
4. مواصلة تأهيل أماكن دفن رفات المتوفين، والعمل على حفظ الذاكرة، وتقديم اعتذار رسمي للضحايا وعائلاتهم وللمجتمع، ووضع حد لإفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقاب.
5. نشر القائمة الكاملة لضحايا الاختفاء القسري بالمغرب، مرفقة بجميع المعلومات المتعلقة بظروف اختفائهم ونتائج التحقيقات المنجزة بشأنهم.
6. اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ ذاكرة الاختفاء القسري، بما في ذلك الحفاظ على مراكز الاعتقال السرية وتأهيل أماكن دفن الضحايا.
7. تمكين الضحايا الناجين وذوي الحقوق وكافة الأطراف المعنية من الولوج إلى الأرشيف المتعلق بالاختفاء القسري.
8. الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين وعدم تكرار ما جرى من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.
9. التسوية العادلة لملف ضحايا السجن السري الرهيب تازمامارت وخصوصا ملف التسوية الادارية.

الدار البيضاء في29 غشت 2026
لجنة تنسيق عائلات المختطفين وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب

بيان لعائلتي الشهيدين الدريدي وبلهواري بمناسبة الذكرى الثانية والأربعون (42) لاستشهادهما

تحل يومي الخميس والجمعة القادمين، 27 و28 غشت الجاري، الذكرى الثانية والأربعون (42) لاستشهاد ابنينا المناضلين *م. بوبكر الدريدي ومصطفى بلهواري* على إثر الإضراب اللامحدود عن الطعام الذي انطلق فيه المعتقلون السياسيون، مجموعة مراكش، يوم 4 يوليوز 1984 بسجن بولمهارز بمراكش، واستمر بسجني آسفي والصويرة لمدة 62 يوما؛ وهي المعركة التي اضطر أبناؤنا ورفاقهما لخوضها في مواجهة سياسة القمع والتطويع والانتقام المخزنية التي كانت تستهدفهم ضمن عموم المعتقلين السياسيين من جهة، ودفاعا عن مطالب بسيطة، عادلة، وشروط إنسانية تحفظ كرامتهم من جهة أخرى.

إننا في عائلتي الشهيدين الدريدي وبلهواري، إذ نحيي هذه المحطة المجيدة في تاريخ نضال شعبنا إلى جانب كافة أحرار وشرفاء وطننا، الحريصين على التذكير بها واستحضارها وتخليدها بأشكال وتعبيرات متنوعة؛ فإننا نعتبرها مناسبة لتأكيد واجب الوفاء للمثل العليا والأهداف الإنسانية النبيلة التي استرخص الشهداء حياتهم من أجلها، وأساسا لاستحضار تضحياتهم وصمود رفاقهم وعائلاتهم، وما شكله ذلك الرصيد المهيب من عطاء سخي على طريق بناء مجتمع العدالة الإجتماعية وتحقيق كافة تطلعات شعبنا الإنسانية، التحررية والديمقراطية؛ ونعلن بالمناسبة ما يلي:.

1 - تضامننا التام والمتواصل مع كافة المعتقلين السياسيين وعائلاتهم، ومطالبتنا بإطلاق سراحهم، وعلى رأسهم معتقلو حراك الريف وباقي الحراكات الشعبية، الاجتماعية، والمدونين والصحافيين وكافة مناهضي التطبيع مع الكيان الصهيوني ومناهضي الفساد؛ مع دعوتنا لوضع حد نهائي للاعتقال السياسي ببلادنا بمختلف أشكاله وتجلياته.

2- مطالبتنا مجددا بوضع حد للقمع السياسي ولكافة مظاهر التسلط والاستبداد، ووضع حد لما تعرفه الأوضاع المعيشية للجماهير الشعبية من تدهور فظيع والحريات الديمقراطية من قمع وتضييق؛ ومن أجل وطن يتسع لكافة أبنائه وبناته، حيث الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة؛ مغرب حقوق الإنسان للجميع.

3- اعتزازنا الكبير بنضالات الحركة الحقوقية الديمقراطية ببلادنا، ودعوتنا كافة شريفات وشرفاء الوطن لتعزيز صمودها وانغراسها الشعبي، وتقوية أداءها ونضالاتها على طريق وضع حد نهائي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ببلادنا وتحصين مجتمعنا وضمان عدم تكرارها.

4- تحياتنا لمختلف الهيئات الشعبية عبر العالم دفاعا عن الكرامة والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وضد الاستغلال والتسلط والحروب؛ ودعمنا اللامشروط للكفاح التحرري الفلسطيني في مواجهة الغطرسة والمشروع الصهيوني البغيض وكافة المشاريع الإستعمارية بالمنطقة وعبر العالم.

عهدا على الوفاء للشهيدين وكافة شهيدات وشهداء شعبنا؛

عهدا على صون ذكراهن وذكراهم العزيزة؛

وعهدا على مواصلة النضال سيرا على درب العطاء المعبد بالتضحيات حتى تحقيق كافة التطلعات التحررية والديمقراطية لشعبنا.

- المجد للشهيدين الدريدي وبلهواري.

- المجد لكافة شهيدات وشهداء شعبنا.

عن عائلتي الشهيدين

الإثنين 24 غشت 2026

وجدة:

اعتصام 24 غشت: معركة الحق في الشغل والدفاع عن الصحة العمومية

شكل الاعتصام الذي نظمته التنسيقية الوطنية لطلبة وخريجي وممرضي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة بجهة الشرق، يوم الاثنين 24 غشت 2026، أمام المديرية الجهوية للصحة والحماية الاجتماعية، محطة نضالية تعكس حجم الأزمة التي يعيشها خريجو التكوينات الصحية، في ظل البطالة والإقصاء وغياب آفاق واضحة للإدماج في سوق الشغل.

إن هذا الاعتصام لا يمكن اختزاله في مطلب فئوي يتعلق بالتوظيف، لأن القضية في جوهرها ترتبط بسؤال اجتماعي وسياسي أكبر: أي منظومة صحية نريد؟ وأي سياسة عمومية للتشغيل؟

فمن غير المنطقي أن يتم تكوين أعداد من الشباب في تخصصات صحية تحتاجها المؤسسات والمواطنون، ثم يجد الخريجون أنفسهم في مواجهة البطالة، في الوقت الذي تعاني فيه المنظومة الصحية من خصاص في الموارد البشرية. إنه تناقض يكشف عمق الاختلال بين حاجات المجتمع والسياسات العمومية المعتمدة.

إن الدفاع عن توظيف هؤلاء الخريجين ليس دفاعًا عن امتيازات فئوية، بل دفاع عن الحق في الشغل والكرامة، وعن الحق في الصحة، وعن مرفق عمومي قوي قادر على الاستجابة للحاجات الاجتماعية. فحين يعاني المستشفى من الخصاص في الأطر، ويظل خريج مؤهل خارج المنظومة، فإن المشكل لا يتعلق بغياب الكفاءات، وإنما بطبيعة الاختيارات التي تحكم تدبير قطاع حيوي كالصحة.

لا يمكن فصل هذه المعركة عن المعركة العامة ضد سياسات التقشف والهشاشة وتفكيك الخدمات العمومية. فالصحة ليست مجالا للربح، والوظيفة العمومية ليست منحة، والتوظيف في القطاعات الاجتماعية ليس تكلفة ينبغي التخلص منها، بل هو استثمار في الإنسان وفي المجتمع.

كما أن معركة خريجي وطلبة وممرضي المهن التمريضية وتقنيات الصحة تطرح ضرورة الانتقال من التضامن الخطابي إلى التضامن الميداني، وربط النضالات الفئوية بالنضال الاجتماعي العام. فمعركة الخريجين تتقاطع مع معركة العاملين في الصحة، ومع نضالات الطلبة، ومع الدفاع عن المدرسة والجامعة والمستشفى والخدمات العمومية.

لقد أظهر اعتصام 24 غشت أن الشباب الذي اختار التكوين في مهن الصحة لا يريد صدقة ولا امتيازا، وإنما يطالب بحقه الطبيعي في العمل وفي بناء مستقبله. ولذلك فإن تجاهل هذه المطالب لن يؤدي إلا إلى تعميق الإحباط وتوسيع دائرة الهجرة والبطالة، في وقت يحتاج فيه الوطن إلى طاقاته وكفاءاته.

إن المسؤولية اليوم تقع على عاتق الجهات المعنية من أجل فتح حوار جدي ومسؤول، والاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة، وعلى رأسها توفير مناصب مالية كافية وإدماج الخريجين في المنظومة الصحية، إلى جانب ضمان شروط تكوين وتدريب تحفظ كرامة الطلبة وتضمن جودة الخدمات الصحية مستقبلا.

إن اعتصام 24 غشت ليس نهاية المعركة، بل محطة ضمن سيرورة نضالية عنوانها الواضح: لا لإهدار الكفاءات، لا للبطالة، لا لتهميش الشباب، نعم للتوظيف والكرامة، ونعم لصحة عمومية قوية في خدمة الشعب.

فحين تتوفر الإرادة والتنظيم والوحدة، يتحول الاحتجاج من مجرد تعبير عن الغضب إلى قوة اجتماعية قادرة على فرض الحقوق.

كل التضامن مع

نضالات خريجي وطلبة وممرضي المهن التمريضية وتقنيات الصحة بجهة الشرق.

من أجل الحق في الشغل والكرامة.

من أجل الدفاع عن الصحة العمومية.

من أجل وظيفة عمومية في خدمة المواطن والمجتمع.

بوسماحة بهلول

تارودانت:

حزب النهج الديمقراطي العمالي يتضامن مع فلاحي تعاونيات الاصلاح الزراعي

يتابع الفرع المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بتارودانت باهتمام و قلق بالغين معاناة فلاحي تعاونيات الإصلاح الزراعي بإقليم تارودانت و التي تضم مئات الفلاحين الصغار الذين يمارسون نشاطهم الفلاحي على أراض تابعة لأملاك الدولة في اطار تعاونيات زراعية.

و من المعلوم أن المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بجهة سوس ماسة هو المسؤول عن توفير مياه الري و إدارتها و توزيعها ، تجهيز و صيانة القنوات و شبكة السقي، بالإضافة الى التأطير و التحسين التقني للإنتاج و تدبير المساطر العقارية ،كما أنه مسؤول عن التمويل و تقديم الدعم المالي للتعاونيات عبر الية الشباك الوحيد.

ان تعاونيات الإصلاح الزراعي بتارودانت تعيش حاليا أزمة حادة نتيجة تراكم مجموعة من المشاكل و الاكراهات التي تهدد نشاطها الفلاحي بالتوقف مما دفعها الى توجيه عدة مراسلات الى الجهات المسؤولة بالاقليم ،لكنها لم تتلقى التفاعل الإيجابي مع مطالبها مما اضطرها الى تسطير برنامج نضالي ابتدأ بتنظيم ندوة صحفية يوم السبت 29 غشت2026 بمدينة تارودانت لتسليط الضوء على المعاناة التي يعيشها فلاحو هذه التعاونيات و المتمثلة في:

تفاقم أزمة نقص مياه السقي اللازمة للمزروعات.

تعطل التجهيزات الفلاحية الناتج عن بطء صيانتها و عدم اصلاح أعطاب المنشات و قنوات الري.

تراكم الديون و العجز عن تسديدها بسبب نقص المداخيل و ارتفاع تكلفة الإنتاج.

غلاء الأسمدة و الأعلاف و البذور.

التفاوت الحاصل في الاستفادة من مياه السقي بين الفلاحين الخواص المجاورين لهذه التعاونيات حيث يتمكن الخواص من زراعة و سقي مساحات كبيرة في الوقت الذي يجد فيه فلاحو التعاونيات صعوبة كبيرة في زرع و سقي مساحات صغيرة جدا.

الشعور بالتهميش من الجهات المسؤولة التي كان من المفترض فيها التدخل لحل المشاكل و تفادي الوصول الى الوضع الحالي الذي يهدد استمرار النشاط الفلاحي للتعاونيات المعنية.

اننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي بتارودانت، نعتبر أن ما يعانيه فلاحو تعاونيات الإصلاح الزراعي بتارودانت ما هو الا صورة مصغرة لمعاناة الفلاحين الصغار و المتوسطين بمختلف مناطق المغرب كنتيجة مباشرة للسياسة الفلاحية الطبقية التي تنهجها الدولة حيث تخصص دعما سخيا للمستثمرين الفلاحيين الكبار الذين يوجهون جل منتوجاتهم للتصدير، علما أن هذا النوع من المنتوجات يستنزف الفرشة المائية و يلوث التربة و المياه دون المساهمة في الأمن الغذائي للمغاربة،و بالمقابل يتم تهميش الفلاحين الصغار و حرمانهم من الدعم و التأطير و اثقال كاهلهم بالديون المتراكمة الناتجة عن اغراقهم بالقروض البنكية ، بالإضافة الى ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة غلاء أسعار الأسمدة والبذور و الأعلاف و المحروقات، مما دفع الكثير منهم لترك أراضيهم أو بيعها و الهجرة الى المدن ليتحولوا الى كادحين أو الى عمال زراعيين في ضيعات المعمرين الجدد. ان هذه السياسة الطبقية التي تنهجها الدولة في المجال الفلاحي تحت مسمى المخطط الاخضر هي في الحقيقة مخطط لاستنزاف المقدرات الفلاحية للبلاد من طرف مستثمرين رأسماليين همهم الوحيد هو مراكمة الأرباح دون الاهتمام بتوفير الأمن الغذائي للشعب المغربي.

أمام استفحال الهشاشة التي يعيشها الفلاحون الصغار و الفقراء بالمنطقة لا يسعنا في النهج الديمقراطي العمالي بتارودانت الا أن نعلن للرأي العام المحلي و الوطني ما يلي:

تضامننا اللامشروط مع فلاحي تعاونيات الإصلاح الزراعي بتارودانت و مع كافة الفلاحين الصغار و الفقراء في مختلف مناطق المغرب.

دعمنا للبرنامج النضالي الذي أعلن عنه الفلاحون و القاضي بتنظيم ثلاث وقفات احتجاجية،الأولى أمام عمالة تارودانت يوم الاثنين 31 غشت 2026 و الثانية أمام مكتب الاستثمار الفلاحي يوم الاثنين 7 شتنبر 2026 و الثالثة يوم الأربعاء 23 شتنبر2026 أمام مندوبية الفلاحة.

تنديدنا بقرار منع هذه الوقفات الاحتجاجية الصادر عن باشوية تارودانت و الذي يتنافى مع الحق في الاحتجاج السلمي كحق دستوري.

دعوتنا كل القوى السياسية و الحقوقية و النقابية المناضلة بتارودانت للانخراط في اللجنة المحلية للتضامن مع فلاحي تعاونيات الإصلاح الزراعي بالاقليم.

مطالبتنا الجهات المسؤولة المعنية بهذا الملف التدخل العاجل والاستجابة لمطالب الفلاحين المتضررين لتفادي توقف نشاطهم الفلاحي و خسارة مزود رئيسي للسوق المحلي بمختلف المنتوجات الفلاحية

حزب النهج الديمقراطي العمالي ينهي أشغال مؤتمره الوطني السادس بنجاح

كما هو معلوم، عقد حزب النهج الديمقراطي العمالي مؤتمره الوطني السادس أيام 7 و8 و9 غشت بالمركب الثقافي المنصور بالرباط تحت شعار: «التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة والجبهة الشعبية للتخلص من التبعية والمخزن ومن أجل إنجاز مهام التغيير الديمقراطي الشعبي».

هكذا وبعد الجلسة الافتتاحية التي حققت أهدافها من خلال الأجواء الحماسية التي عاشتها ومن خلال الحضور المتميز، تابع المؤتمر اشغاله في الجلسة العامة الأولى حيث تم عرض التقرير السياسي ثم التقرير المالي ومناقشتهما في جو رفاقي وديمقراطي وتمت المصادقة عليهما، ليتم انتخاب لجنة رئاسة المؤتمر بعد استقالة اللجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر الوطني الخامس، لتنطلق بعد ذلك فعاليات الجلسة العامة الثانية تحت إشراف رئاسة المؤتمر الوطني السادس للحزب، حيث تم تشكيل لجن المؤتمر وتدقيق مسطرة باقي عمليات أشغاله...

وفي اليوم الثاني انكبت مختلف لجن المؤتمر على مناقشة مشاريع المقررات واغنائها...، انعقدت الجلسة العامة لتدارس تقارير وتوصيات اللجان والمصادقة على مشاريع الأوراق المقدمة للمؤتمر الوطني السادس من طرف اللجنة التحضيرية بعد اغنائها وعلى البيان العام للمؤتمر، ليتم بعد ذلك انتخاب عضوات وأعضاء اللجنة المركزية للحزب.

اثر ذلك عقدت اللجنة المركزية الجديدة المنبثقة عن المؤتمر الوطني السادس أول اجتماع لها تم خلاله انتخاب المكتب السياسي للحزب الذي سيقود المرحلة القادمة إلى حدود المؤتمر الوطني السابع، بعد أربع سنوات. كما تم انتخاب الرفيق جمال براجع أمينا عاما لولاية ثانية. وبذلك تكون أشغال المؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي قد كللت بنجاح.

وبإنجاحه لهذه المحطة المهمة في تاريخه بثبات وفي أجواء رفاقية وديمقراطية، يبرهن النهج الديمقراطي العمالي أن الصمود والتحدي والالتزام الذي يميز أعضاء وعضوات الحزب، كفيل بتحقيق الأهداف والنتائج التي يطمح لها من أجل التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين.

في أجواء انعقاد المؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي

المصطفى خياطي

انعقد المؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي أيام 7 و8 و9 غشت 2026 بالرباط، تحت شعار دال سياسياً وتنظيمياً: «التقدم في بناء حزب الطبقة العاملة والجبهة الشعبية للتخلص من التبعية والمخزن وإنجاز مهام التغيير الديمقراطي الشعبي». وإذ أن الحزب راكم من الأوراق والتصورات والأطروحات منذ مؤتمره الأول، تأكيدا لكونه استمرارية فكرية للحركة الماركسية اللينينية المغربية، وخصوصا منظمة إلى الأمام، فإن مؤشرات نجاح المؤتمر الوطني السادس لاحت في الأفق منذ تشكيل اللجنة التحضيرية، حيث انطلق بموازاة اشتغالها نقاش عمومي وسجال سياسي على مواقع التواصل الاجتماعي تناول بعض مبادئ الحزب ومرتكزاته الفكرية والسياسية. ويوم الجمعة 7 غشت على الساعة الرابعة بعد الزوال، شهدت قاعة مسرح المنصور بالرباط (حي شعبي) جلسة افتتاحية حضرها بالإضافة للمناضلات والمناضلين من مختلف التوجهات اليسارية التقدمية، حضرها بعض قيادات الأحزاب السياسية اليسارية والإطارات والتنظيمات النقابية والحقوقية والجمعوية وممثلي بعض القوى الحية وممثلي العمال في بعض البؤر والمواقع العمالية المناضلة.

ولم يكن المؤتمر مجرد محطة تنظيمية دورية، بل جاء في سياق مغربي وإقليمي ودولي بالغ التعقيد، تتقاطع فيه أزمة الرأسمالية العالمية، وتصاعد التنافس الإمبريالي، والعدوان والإبادة الجماعية في فلسطين والحرب الامبريالية والصهيونية على إيران ولبنان، واتساع الأزمات الاجتماعية، مع استمرار الصراع حول الحريات والديمقراطية والعدالة الاجتماعية داخل المغرب

وتكمن أهمية المؤتمر، أولاً، في كونه مناسبة لتقييم مسار الحزب منذ مؤتمره الوطني الخامس، وإعادة تحديد أولوياته السياسية والتنظيمية. فقد ناقش المؤتمر التقريرين السياسي والمالي، وعرض مشاريع الأوراق والوثائق، قبل المصادقة عليها وانتخاب لجنة مركزية جديدة. ومن الناحية التنظيمية، انبثق عن اللجنة المركزية مكتب سياسي جديد، جُددت فيه الثقة في جمال براجع أميناً عاماً للحزب، مع انتخاب عمر باعزيز، زهرة أزلاف، الحبيب التيتي وعبد الله الحريف نواباً له.

ويحمل هذا التجديد والاستمرار في القيادة دلالة على رغبة الحزب في الحفاظ على قدر من الاستمرارية السياسية والتنظيمية، مع إعطاء القيادة الجديدة مسؤولية تنفيذ المقررات التي أقرها المؤتمر في مرحلة يعتبرها الحزب دقيقة ومفتوحة على تحولات عميقة.

الحزب المستقل للطبقة العاملة في قلب المشروع:

أبرز ما يستوقف في شعار المؤتمر ومقرراته هو مركزية مشروع بناء حزب الطبقة العاملة. وهذه ليست مسألة شكلية بالنسبة لحزب النهج الديمقراطي العمالي، بل تمثل جوهر هويته ومشروعه السياسي.

فالحزب يطرح نفسه كأداة للمساهمة في بناء تنظيم سياسي مستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين، بما يعني الانتقال من مجرد الدفاع عن المطالب الاجتماعية المباشرة إلى بناء قوة سياسية قادرة على ربط النضالات الاقتصادية والاجتماعية بالأفق الديمقراطي والتحرري والاشتراكي.

غير أن هذا الطموح يطرح في الوقت نفسه سؤالا عمليا بالغ الأهمية: كيف يتحول مشروع حزب الطبقة العاملة من تصور سياسي إلى قوة جماهيرية متجذرة في مواقع الإنتاج والأحياء الشعبية والقطاعات العمالية والفلاحية؟

فالمسألة لا تحسمها الوثائق وحدها، مهما كانت متقدمة، وإنما يحسمها الحضور اليومي وسط العمال والعاملات، وفي النقابات والحركات الاجتماعية، وفي معارك الشباب والطلبة والنساء والفلاحين الفقراء، وفي القدرة على تحويل الاحتجاجات المتفرقة إلى وعي وتنظيم ووحدة نضالية.

من الحزب إلى الجبهة الشعبية :

البعد الثاني البارز في المؤتمر هو الربط بين بناء الحزب وبناء الجبهة الشعبية . وهذا الربط يعكس إدراكا بأن الطبقة العاملة، مهما كانت مركزيتها، لا تستطيع وحدها مواجهة كل أشكال الاستغلال والتبعية والاستبداد دون بناء تحالف واسع مع مختلف الفئات المتضررة من النظام القائم، وقوى الاستغلال الرأسمالي .

ومن هنا تبرز الجبهة الشعبية كإطار محتمل لتوحيد قوى سياسية واجتماعية ونقابية وشبابية ونسائية وحقوقية وديمقراطية حول برنامج للنضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والتحرر الوطني.

لكن نجاح هذه الاستراتيجية يتوقف على تجاوز أحد أوجه الأزمة التقليدية لليسار: التشتت التنظيمي والسياسي. فالجبهة لا يمكن أن تكون مجرد تنسيق ظرفي بين تنظيمات، بل تحتاج إلى أرضية سياسية واضحة، وأشكال ديمقراطية لاتخاذ القرار، واحترام استقلالية مكوناتها، والأهم قدرة حقيقية على النزول إلى الميدان على أرضية القضايا المشتركة ولو في حدها الأدنى. هذا وينطلق الخط السياسي الذي تبناه المؤتمر من تشخيص طبقي للوضع المغربي، حيث يربط بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبين استمرار التبعية للرأسمال العالمي. ويضع الحزب قضايا البطالة والهشاشة والغلاء وتدهور القدرة الشرائية، إلى جانب أوضاع العمال والفلاحين الفقراء، في قلب الصراع الاجتماعي.

وهذا التشخيص يكتسب أهمية خاصة في ظل اتساع الفوارق الاجتماعية والمجالية، واستمرار أشكال من الخوصصة وتفويت الموارد، وتنامي الضغط على الخدمات العمومية، والارتهان لإملاءات الصهيونية والمؤسسات المالية الامبريالية. كما أن المؤتمر ربط النضال الاجتماعي بالنضال الديمقراطي، معتبراً أن الدفاع عن الحريات السياسية والنقابية والحقوقية جزء لا يتجزأ من الصراع الاجتماعي.

وقبل المؤتمر بأسابيع، كانت اللجنة المركزية قد أكدت دعمها لنضالات الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والمعطلين وسائر الفئات الشعبية، وأشارت إلى معارك عمالية واجتماعية متعددة، كما قررت مقاطعة الانتخابات التشريعية المقررة في شتنبر 2026، معتبرة أنها تفتقر إلى شروط الديمقراطية الجدوى الشعبية، ودعت في المقابل إلى تطوير النضال الوحدوي.

وبذلك فإن المؤتمر السادس لم يأت بخط سياسي منفصل عن المرحلة السابقة، بل جاء لتثبيت وتطوير توجه كان الحزب قد بلوره خلال الفترة الماضية.

لم يغفل المؤتمر البعد الدولي للصراع. فقد أكد تضامنه مع الطبقة العاملة العالمية والشعوب المضطهدة، وجدد دعمه للقضية الفلسطينية، كما وضع مواجهة الإمبريالية والصهيونية ضمن أفق النضال الأممي للحزب. واختتم المؤتمر بيانه العام الذي حافظ على موقفه من الصراع في الصحراء الغربية، بالتأكيد على التضامن الأممي و«فلسطين حرة».و كانت قضايا حارقة مثل النزوح الجماعي نحو سبتة المحتلة، والمآسي التي خلفها والحرب على إيران والوضع في السودان ودول الساحل الإفريقي، وفنزويلا وكوبا.... حاضرة فيه كما في نقاشات إحدى اللجن الوظيفية للمؤتمر. هنا تتضح إحدى سمات المشروع السياسي للنهج الديمقراطي العمالي: ربط النضال الوطني والاجتماعي المغربي بالصراع العالمي ضد الاستغلال والتبعية والإمبريالية.

من الطبيعي إذن أن يعتبر الحزب نجاح مؤتمره مكسباً تنظيمياً وسياسياً، خصوصاً أنه عقد في ظل «الحصار والتضييق» على القوى المناضلة والديمقراطية. كما أشار المكتب السياسي بعد المؤتمر إلى الحضور الواسع لقوى يسارية وديمقراطية وتقدمية، مغربية ودولية، وإلى أجواء النقاش الديمقراطي التي رافقت أشغاله.

لكن النجاح التنظيمي لا ينبغي أن يحجب السؤال الأصعب: ماذا بعد المؤتمر؟

فالمؤتمر يضع الحزب أمام مسؤولية الانتقال من صياغة المواقف إلى تحقيق تراكمات ملموسة . وإذا كان الاستمرار في بناء حزب الطبقة العاملة هو الهدف المركزي، فإن المعيار الأساسي لقياس التقدم سيكون مدى اتساع حضور الحزب داخل الطبقة العاملة وتنمية وعيها لتصبح لذاتها قوة مادية في قيادة التغيير ، وقدرته على المساهمة في توحيد النضالات، وتكوين مناضلين عماليين، وربط النضال النقابي بالأفق السياسي.

كما أن بناء الجبهة الشعبية يتطلب نفساً وحدوياً بعيداً عن الحسابات التنظيمية الضيقة ، وقدرة على الحوار مع مختلف التيارات اليسارية والديمقراطية، دون التفريط في الاستقلال السياسي والتنظيمي.

خلاصة القول فإن المؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي يفتح مرحلة جديدة

باعتباره محطة لتدعيم أسس المشروع السياسي للنهج الديمقراطي العمالي، مع الحفاظ على ثوابته الأساسية : النضال الديمقراطي، التحرر الوطني، بناء حزب الطبقة العاملة، والجبهة الشعبية، والأفق الاشتراكي والأممي.

غير أن قيمة هذا المؤتمر لن تحسمها لحظة اختتام الأشغال ولا انتخاب القيادة الجديدة، وإنما ما ستنتجه المرحلة المقبلة من ممارسة سياسية وتنظيمية.

فالاختبار الحقيقي أمام القيادة المنتخبة والمناضلات والمناضلين هو تحويل المقررات إلى قوة مادية في المجتمع : تنظيم العمال، دعم النضالات الشعبية، استقطاب الشباب، تطوير العمل النقابي والسياسي والتوفيق بينهما، توحيد القوى المناضلة، وبناء جسور عملية بين مختلف المعارك الاجتماعية والديمقراطية.

وبهذا المعنى، فإن المؤتمر السادس ليس نهاية مسار، بل بداية مرحلة جديدة في سيرورة البناء. وتحول النهج الديمقراطي العمالي من الدفاع عن مشروع حزب الطبقة العاملة إلى مرحلة بناء هذا الحزب كقوة جماهيرية مؤثرة في الصراع الطبقي بالمغرب؟

موجز من التقرير السياسي المقدم للمؤتمر الوطني السادس للحزب

قدم الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي باسم اللجنة المركزية تقريرا سياسيا للمدة التي تفصل بين المؤتمرين الخامس والسادس والذي انقسم الى أربعة محاور رئيسية مترابطة فيما بينها بعلاقة جدلية رفيعة وهي:

في السياق العام لتنظيم المؤتمر الوطني السادس.

في النقد: تقييم الحصيلة.

استنتاجات وتوصيات.

في النقد الذاتي: دروس وآفاق وكيف نتقدم

في هذا الموجز سنركز اساسا على المحور الأول، مع إشارات خفيفة لبعض نقط المحاور الأخرى لكونها ذات طبيعة داخلية.

فالمؤتمر ينعقد في ظل أوضاع دولية وإقليمية ووطنية أبرز سماتها هي:

دوليا، تعرف الرأسمالية أزمة مالية واقتصاد خانقة ومتواصلة بسبب ميل معدلات الأرباح للانخفاض والتي تعمقت منذ انفجار أزمة 2008 وتداعيات كوفيد والحرب في أوكرانيا والحرب الإمبريالية الصهيونية على فلسطين وإيران ولبنان واليمن، نتجت عنها دخول الاقتصاد الرأسمالي في بلدان الغرب الامبريالي في دوامة ركود تضخمي كبير ومتواصل ومديونية خانقة وبالتالي فرض نهج سياسات اقتصادية واجتماعية قاسية لاشعبية يتم تحميل انعكاساتها الخطيرة للطبقة العاملة والشعوب التي ازدادت أوضاعها سوء وتدهورا بفعل تكثيف الاستغلال الرأسمالي والإجهاز على المكتسبات الاجتماعية والديمقراطية، كما أدت الأزمة إلى صعود التوجهات اليمينية الفاشية التي وصل بعضها إلى الحكم في بعض دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مما يفسر تصاعد السياسات العدوانية ضد الشعوب وتنامي العنصرية ضد المهاجرين والأقليات، لكن في نفس الوقت يلاحظ تنامي نسبي لليسار في مواجهة هذه السياسات خاصة في المركز الامبريالي. فالمنافسة الشرسة في الأسواق العالمية أدت تدريجيا إلى تراجع الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي تراجع هيمنتها السياسية والعسكرية في ظل نظام يتحول تدريجيا من نظام القطب الواحد إلى نظام متعدد القطبية مع صعود أقطاب اقتصادية منافسة كالصين وروسيا مما سيوفر شروطا أفضل للشعوب في نضالها من أجل التحرر من الإمبريالية والتبعية والأنظمة الاستبدادية شريطة الانخراط الواعي للطبقة العاملة وعموم الكادحين في الصراع الطبقي الأممي ضد مختلف أشكال الهيمنة الرأسمالية الإمبريالية.

وإن حل هذا التناقض الرئيسي يتطلب عولمة النضال ضد التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي عبر بناء جبهة عالمية ضد هذا الثالوث. تضم جميع حركات التحرر الوطني والقوى الثورية والتقدمية والديمقراطية والدول الوطنية المستقلة عبر العالم. وهذا يقتضي التقدم في بناء أممية ماركسية حتى يأخذ الصراع بعده الطبقي كصراع تناحري، هدفه الاستراتيجي هو القضاء على الرأسمالية وبناء الاشتراكية ذي الأفق الشيوعي.

أما على الصعيد القاري، فإفريقيا تشهد تكالبا وتنافسا شديدين بين القوى الرأسمالية الإمبريالية لاستغلال ثرواتها وسرقة فائض القيمة عبر الاستغلال المكثف للطبقة العاملة ونهب مواردها الطبيعية وإثقال بلدانها بالديون، ولتحقيق أهدافها، تلجأ القوى الإمبريالية إلى إشعال الحروب والصراعات الإثنية والطائفية وتوظيف ودعم الأنظمة الاستبدادية والحركات المسلحة والمسخرة، السودان نموذجا، كما تلجأ إلى دعم الحركات الإرهابية لعرقلة تحرر بلدان الساحل، غير أن أفريقيا تشهد مدا وطنيا تحريريا تقوده نخب وطنية تقدمية، بما فيها النخب العسكرية الوطنية التي وصل بعضها إلى السلطة عبر الانقلابات كبلدات النيجر ومالي وبوركينافاسو بدعم شعبي. فالانقلابات العسكرية في دول الساحل، تعكس أزمة عميقة للهيمنة الإمبريالية الفرنسية، لكن لا يمكن اعتبار هذه الأنظمة تحررية ما لم يثبت استمرارها في الدفاع عن السيادة الوطنية لدولها والقطع مع التبعية وتوظيف الثروات الوطنية لتحقيق التنمية الشاملة وما لم يثبت تطورها في تحقيق تقرير مصير شعوبها في أفق تسليم السلطة للعمال والفلاحين وعموم الكادحين في إطار دولة وطنية ديمقراطية شعبية وهذا يفرض التنسيق بين القوى الثورية والتقدمية والوطنية على مستوى القارة في أفق بناء جبهة واسعة ضد الإمبريالية والصهيونية والأنظمة الاستبدادية.

أما على صعيد الشرق الأوسط والعالم العربي والمغاربي فقد شكل طوفان الأقصى حدثا تاريخيا بارزا أدى إلى تحولات عميقة وسط الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية والتي أعيدت إلى مركز الأحداث والاهتمامات الدولية كقضية تحرر وطني لشعب خاضع الاحتلال الصهيوني. فمعركة طوفان الأقصى وصمود المقاومة وإيران في وجه الحرب الإمبريالية الصهيونية رغم سقوط سوريا، أجهضت المشروع الإمبريالي الصهيوني في إعادة الهندسة السياسية للمنطقة والقضاء على محور المقاومة وتصفية القضية الفلسطينية وفتحت للمنطقة وللعالم ككل آفاق التحرر من هيمنة الإمبريالية والصهيونية والأنظمة الاستبدادية، لكن الخطر لازال قائما رغم توقيع الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة تفاهم مع إيران وانفضاح الدور الاستعماري لما يسمى «مجلس السلام» للسيطرة على غزة وتهجير سكانها والقضاء على المقاومة في لبنان ونزع سلاحها. أما التطبيع المخزني مع الكيان الصهيوني فقد زاد من التغلغل الأمريكي والصهيوني في المنطقة المغاربية ويشكل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار المنطقة خاصة في ظل التوتر بين النظامين المغربي والجزائري واتجاه كل منهما نحو المزيد من التسلح وتوظيف الحملات الإعلامية الدعائية لتأجيج العداء بين الشعبين الشقيقين. أما في تونس يزداد نظام قيس سعيد استبدادا وتغولا على الشعب التونسي وقواه الديمقراطية والتقدمية حيث يستمر الإجهاز على المكتسبات الديمقراطية والاجتماعية للثورة التونسية والذي تواجهه حاليا انتفاضات ونضالات شعبية ضد الاستبداد ومن أجل العيش الكريم، أما ليبيا فوضعها جد مقلق لكونها ضحية صراع بين نخب فاسدة وميليشيات مسلحة مرتبطة بقوى خارجية تسيطر على النفط وتوجهها للتسلح وخدمة مصالحها ومصالح حلفائها، مما يكرس المزيد من الانقسام وتدهور أوضاع الشعب الليبي. فهذا الواقع يفرض إعادة بناء مشروع حركة التحرر الوطني العربية والمغاربية على أساس نقدي يعيد الاعتبار للطبقة العاملة والشعوب في قيادتها فكريا وسياسيا، مما يتطلب من القوى الشيوعية والتقدمية بالمنطقة توحيد وتنسيق جهودها حتى تصبح فاعلة وازنا محوريا في هذا المشروع التحرري، أما على الصعيد الوطني، فالنظام الرأسمالي التبعي ببلادنا يعرف أزمة بنيوية عميقة ومتواصلة تعمقت أكثر بسبب السياسات الطبقية النيوليبرالية المتوحشة التي ينتهجها النظام المخزني والمملاة عليه من طرف المؤسسات المالية الدولية. هذه السياسات التي تستهدف خوصصة ما تبقى من المؤسسات العمومية والخدمات الاجتماعية والتحرير الشامل للاقتصاد والأسعار وتفويت الأراضي والثروات الوطنية للرأسماليين وتسييد اقتصاد الريع والنهب والرشوة والاحتكار والمضاربات، مما يعمق مظاهر الفساد الاقتصادي والسياسي ويزيد من تفقير الشعب المغربي ويعمق الفوارق الطبقية والمجالية ويغرق بلادنا في المديونية، مما يزيد من تكريس التبعية والوصاية الإمبريالية والصهيونية على بلادنا، هذه السياسات اللاشعبية، يتم تحميل انعكاساتها للجماهير الشعبية الكادحة والطبقات الوسطى التي تزداد أوضاعها تدهورا مما يدفع بعشرات الآلاف من الشباب إلى البحث عن الهجرة وهذا يزيد من تعميق الأزمة. ولمواجهة هذه الأزمة، يقوم النظام بتصعيد سياساته القمعية وتوسيع سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني في شتى الميادين في أفق صهينة المجتمع وتدمير ثقافته وهويته الوطنية التحررية خدمة لصالح الكتلة الطبقية السائدة وحلفائها ضدا على إرادة الشعب المغربي، وللالتفاف على أزمته البنيوية، يعمل النظام على تجديد «ديمقراطية الواجهة» التي أصبحت مفضوحة لدى العامة.

إن هذه السياسات المخزنية اللاشعبية واللاديمقراطية تواجهها تنامي وتوسع النضالات العمالية والشعبية في مختلف القطاعات والمجالات والجهات، وهذا مؤشر على تنامي الوعي العمالي والشعبي وما تزخر به الطبقة العاملة والجماهير الشعبية من استعدادات وطاقات نضالية والتي تحتاج فقط إلى من يسندها ويوجهها حتى تحقق أهدافها وتتحول إلى حركة تغيير شاملة. وهذا يتطلب من القوى السياسية اليسارية والتقدمية والديمقراطية والنقابية والجمعوية المناضلة بذل مزيد من الجهود والتنسيق لإسناد هذه النضالات.

وهذا يفرض على هذه القوى، وفي مقدمتها النهج الديمقراطي العمالي اتخاذ مبادرات للانغراس في أوساط الجماهير الشعبية بروح وحدوية لإعطاء أفق تحرري لهذه النضالات، أما في تقييم الحصيلة فيمكن التأكيد أن أكبر إنجاز حققه الحزب هو تجسيد إرادته الفكرية والسياسية الواعية وجرأته الثورية في الإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة في مؤتمره الخامس وصمود الحزب في وجه القمع والحصار والتضييق المخزني واكتسابه دعما وتضامنا واسعا من مختلف القوى المناضلة داخل المغرب وخارجه من أجل حقه في عقد مؤتمره السادس في قاعة عمومية. لكن هذا لا يخفي بعض الاختلالات والإخفاقات، منها التفاوت الملحوظ في الالتزام السياسي والتنظيمي بين الأعضاء في الأجهزة وبين الفروع والجهات، مما يثقل كاهل بعض الرفاق/ات، كما يسجل التقرير تواضع إعلامنا وعدم قدرته على مواكبة حركة الصراع الطبقي ببلدنا وكذلك عدم تفعيل دائرة الأمازيغية مما أثر سلبا على نضالنا في أوساط الفلاحين/ات الفقراء في المناطق الأمازيغية.

ج. حسن

المؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي

محطة أخرى على طريق بناء وتقوية حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

عقد حزب النهج الديمقراطي العمالي مؤتمره الوطني السادس أيام 7 و8 و9 غشت 2026، بالرباط، تحت شعار "التقدم في بناء الحزب المستقل الطبقة العاملة والجبهة الشعبية للتخلص من التبعية والمخزن وإنجاز مهام التغيير الديمقراطي الشعبي".

وقد تكللت أشغال المؤتمر بالنجاح على مختلف المستويات، سواء من حيث الإعداد الأدبي والمادي والتنظيمي، أو من حيث الجلسة الافتتاحية التي عرفت حضورا وازنا ومتميزا لعدد كبير من القوى المناضلة والديمقراطية والتقدمية من داخل المغرب وخارجه، إلى جانب العشرات من الصديقات والأصدقاء، والعمال والعاملات، والكادحين والكادحات، والمواطنين والمواطنات.

كما مرت مختلف مراحل المؤتمر وأشغاله في أجواء رفاقية اتسمت بالنقاش الديمقراطي المسؤول، وبروح الوحدة النضالية، والحرص الجماعي على تطوير خط الحزب السياسي والتنظيمي والفكري، بما يجعله أكثر قدرة على الاستجابة لمهام المرحلة ولانتظارات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

وقد توّج المؤتمر أشغاله بمناقشة وإقرار وثائقه ومقرراته، وبانتخاب قيادة سياسية جديدة تتولى مسؤولية قيادة الحزب خلال المرحلة المقبلة، بما تقتضيه من وضوح في الرؤية، وصلابة في الموقف، وتجذر في النضال، وقدرة على المبادرة وبناء التحالفات والجبهات النضالية...

نقدم في هذا العدد البيان العام الصادر عن المؤتمر:

الحزب النهج الديمقراطي العمالي:

البيان العام الصادر عن المؤتمر الوطني السادس

انعقد أيام 7 و8 و9 غشت 2026 بالرباط المؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي تحت شعار: «التقدم في بناء حزب الطبقة العاملة والجبهة الشعبية للتخلص من التبعية والمخزن وإنجاز مهام التغيير الديمقراطي الشعبي».

وبعد الوقوف دقيقة صمت حدادًا على أرواح ضحايا النزوح الجماعي نحو سبتة ومليلية المحتلتين، وعلى أرواح كافة شهداء الشعب المغربي الذين سقطوا في مسيرة كفاح شعبنا من أجل التحرر والديمقراطية والاشتراكية، وفي مقدمتهم شهداء الحركة الماركسية اللينينية المغربية، فإن المؤتمر الوطني السادس يجدد الوفاء لتضحياتهم، ويؤكد عزمه على مواصلة النضال من أجل الأهداف التي استشهدوا في سبيلها.

إن المؤتمر الوطني السادس، وهو يستحضر مسار حزبنا وتجربة الحركة الماركسية اللينينية المغربية وفي مقدمتها منظمة «إلى الأمام»، يجدد التزام الحزب بمواصلة التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، حزب العمال والعاملات والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين والكادحات، والعمل من أجل أن تضطلع الطبقة العاملة بدورها التاريخي والسياسي في قيادة نضال الشعب المغربي من أجل التحرر الوطني الديمقراطي الشعبي بآفاق اشتراكية، في اتجاه مجتمع تنتفي فيه علاقات الاستغلال والاضطهاد الطبقي.

ويعتبر المؤتمر أن التقدم في بلترة الحزب وتقويته وتصليبه وتجذيره وسط الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ليس مهمة تنظيمية معزولة، بل جزء لا يتجزأ من المشروع السياسي الثوري للحزب ومن معركة بناء موازين القوة القادرة على مواجهة الكتلة الطبقية السائدة ودولتها المخزنية والتخلص من التبعية للإمبريالية.

فلا تغيير ديمقراطي شعبي حقيقي بدون طبقة عاملة منظمة وواعية بمصالحها التاريخية، ولا قيادة فعلية للطبقة العاملة بدون حزبها المستقل فكريًا وسياسيًا وتنظيميًا، ولا إمكانية لهزم الاستبداد والتبعية بدون بناء جبهة الطبقات الشعبية على قاعدة برنامج واضح للتحرر الوطني والديمقراطي والاجتماعي.

إن المؤتمر الوطني السادس يعتبر أن المشروع السياسي الذي يحمله حزبنا، وما يتطلبه من توحيد الماركسيين اللينينيين، ومن بناء التحالفات والجبهات وأدوات الدفاع الذاتي للجماهير، ومن الارتباط العضوي بنضالات الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والشباب والنساء وسائر الفئات الشعبية، يمثل التزامًا تاريخيًا وسياسيًا وتنظيميًا لا رجعة عنه.

كما يؤكد تمسك الحزب بمرجعيته الماركسية اللينينية وبمهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، باعتبارها سيرورة تاريخية للتحرر من التبعية والإمبريالية ومن سلطة الكتلة الطبقية السائدة والدولة المخزنية، وفتح الطريق أمام الانتقال نحو الاشتراكية.

ويتمسك الحزب بهدف بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية الفيدرالية، باعتبارها إطارًا سياسيًا ودستوريًا يقطع مع الدولة المخزنية المركزية ويضمن سيادة الشعب وممارسة سلطته على ثرواته ومؤسساته ومصيره.

والفيدرالية التي يناضل حزبنا من أجلها ليست مشروعًا لتفتيت وحدة الشعب أو إقامة كيانات منغلقة، بل صيغة ديمقراطية متقدمة لإعادة بناء الوحدة الوطنية على أساس الإرادة الشعبية الحرة، والعدالة المجالية، والتوزيع العادل للثروة والسلطة، والاعتراف الفعلي بالتعدد التاريخي والثقافي واللغوي للمغرب، وفي مقدمته المكون الأمازيغي إلى جانب المكونات العربية والإفريقية والمتوسطية لشخصية شعبنا.

كما يؤكد المؤتمر أن بناء الاشتراكية وتجديد المشروع الشيوعي يقتضيان استخلاص الدروس النقدية من تجارب الحركة الشيوعية العالمية، بعيدًا عن التقديس كما عن التصفية، وعن الجمود كما عن النزعات الليبرالية التي تسعى إلى نزع المضمون الطبقي والثوري عن الماركسية.

أولًا: الوضع الدولي

ينعقد المؤتمر الوطني السادس في سياق دولي بالغ التعقيد، يتميز بتفاقم تناقضات النظام الرأسمالي العالمي، واشتداد الصراع بين القوى والمراكز الرأسمالية الكبرى، وتصاعد الحروب والنزاعات والتوترات الجيوسياسية، في ظل محاولة الإمبريالية الأمريكية وحلفائها الحفاظ على مواقع الهيمنة التي راكمتها لعقود.

لقد عمقت الأزمات المتعاقبة للرأسمالية التناقضات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمعات الرأسمالية نفسها، وأدت سياسات التقشف والخوصصة وتفكيك الخدمات العمومية وضرب الحقوق الاجتماعية إلى تحميل الطبقة العاملة والشعوب كلفة الأزمة، في الوقت الذي واصلت فيه الاحتكارات الكبرى والطغمة المالية مراكمة الأرباح والثروات.

وتتعمق الفوارق الطبقية والاجتماعية، ويتسع الفقر والهشاشة والبطالة والعمل غير المستقر، وتتزايد الهجرة القسرية، بينما تتعرض الحقوق والحريات الديمقراطية لهجمات متواصلة.

وقد رافق ذلك صعود متزايد للقوى اليمينية المتطرفة والعنصرية والفاشية في عدد من البلدان، وتنامي الخطاب المعادي للمهاجرين والأقليات والحركات النقابية والتقدمية.

إن صعود اليمين المتطرف ليس انحرافًا عابرًا خارج النظام الرأسمالي، بل أحد التعبيرات السياسية عن أزمته وعن سعي قطاعات من البرجوازية إلى تحميل الطبقة العاملة والفئات الشعبية والمهاجرين مسؤولية الأزمة، وتحويل التناقض الطبقي إلى صراعات قومية وعنصرية وهوياتية

التتمة في ص 08

تخدم استمرار السيطرة الرأسمالية.

ويعتبر المؤتمر أن العدوان والحروب والحصار والعقوبات الاقتصادية والانقلابات والتدخل في شؤون الدول تشكل أدوات ملازمة للسياسة الإمبريالية في سعيها إلى السيطرة على الأسواق والثروات ومصادر الطاقة والممرات الاستراتيجية.

يتابع بقلق بالغ تصاعد الحرب في أوكرانيا وتحولها إلى بؤرة رئيسية للصراع بين روسيا وحلفائها من جهة، والولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى " الناتو"، في سياق أزمة متفاقمة للنظام الرأسمالي والإمبريالي العالمي وصراع محتدم حول إعادة توزيع موازين القوى ومناطق النفوذ والأسواق والثروات والمجالات الجيو-استراتيجية. ولا ينبغي اختزال هذا الصراع في أبعاده العسكرية المباشرة، إذ يرتبط في جوهره بالتنافس بين قوى دولية تسعى إلى فرض مواقعها في نظام عالمي آخذ في التحول، وبمحاولات الإمبريالية الأمريكية وحلفائها الحفاظ على هيمنة القطب الواحد في مواجهة صعود قوى وأقطاب دولية جديدة.

إن استمرار الحرب وتوسيع دائرة المواجهة، إلى جانب سباق التسلح وتنامي الإنفاق العسكري واستخدام العقوبات الاقتصادية والحرب التجارية وأدوات الضغط السياسي والدبلوماسي، يرفع مخاطر الانزلاق نحو مواجهة أوسع قد تتجاوز حدود القارة الأوروبية وتهدد الأمن والسلم العالميين، بما في ذلك خطر استخدام الأسلحة النووية. كما أن الشعوب هي التي تتحمل الكلفة الأثقل لهذه الصراعات، من خلال سقوط الضحايا والتهجير وتدمير البنى التحتية وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء.

وفي مواجهة هذا الوضع، يؤكد النهج الديمقراطي العمالي رفضه لمنطق الحروب والتدخلات الإمبريالية وسياسة الأحلاف العسكرية وسباق التسلح، ويدين توظيف الشعوب والبلدان كساحات لتصفية الحسابات بين القوى الكبرى. كما يجدد تضامنه مع الشعوب ضحايا الحروب والعدوان، وحقها في تقرير مصيرها وسيادتها الوطنية بعيدا عن الإملاءات والتدخلات الخارجية. ويدعو إلى بناء حركة عالمية مناهضة للحرب والإمبريالية، وإلى توجيه الموارد والإمكانات التي تستنزف في التسلح نحو تلبية الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب، والدفاع عن السلم العالمي والتعاون بين الشعوب على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

وقد كشفت حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وما وفرته القوى الإمبريالية الغربية من دعم سياسي وعسكري ومالي للكيان الصهيوني، زيف الخطاب الإمبريالي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولي.

لقد سقطت أمام شعوب العالم ازدواجية المعايير التي تسمح للإمبريالية بتبرير الحروب والاحتلال والحصار والإبادة متى تعلق الأمر بحماية مصالحها ومصالح حلفائها.

وفي الوقت نفسه يشهد العالم تراجعًا نسبيًا للأحادية القطبية التي سادت عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، وبروز قوى وتجمعات دولية جديدة، وتنامي دور دول ومؤسسات مثل مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي وغيرها.

غير أن المؤتمر يحذر من تحويل الانتقال الجاري في موازين القوى العالمية إلى سردية تفاؤلية تعتبر أن مجرد الانتقال من عالم أحادي القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب يعني بصورة آلية قيام نظام دولي أكثر عدلا أو تحررًا. فتعدد الأقطاب يجري، في جانب كبير منه، داخل نفس النظام الرأسمالي

العالمي، وتتحرك القوى الدولية الصاعدة وفق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والدولتية.

ومن ثم فإن التناقضات بين الإمبريالية الأمريكية والقوى الدولية الصاعدة يمكن أن تتيح هوامش لشعوب الجنوب ولحركات التحرر، لكنها لا تعفي الطبقة العاملة والشعوب من بناء استقلالها السياسي والتنظيمي، ولا تجعل من أي قوة رأسمالية دولية حليفًا استراتيجيًا للطبقة العاملة بصورة تلقائية. إن معيار موقفنا من أية قوة أو دولة هو موقع سياساتها الملموسة من حق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادتها، ومن نضالات العمال والكادحين، وليس مجرد تناقضها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك يعتبر حزبنا أن النضال ضد الإمبريالية، وفي مقدمتها الإمبريالية الأمريكية، وضد الصهيونية، يجب أن يقترن بالنضال ضد النظام الرأسمالي العالمي الذي ينتج الحروب والاستغلال والتبعية.

فلا يمكن اختزال الأممية البروليتارية في الاصطفاف الجيوسياسي بين الدول؛ إنها، قبل كل شيء، وحدة كفاح الطبقة العاملة والشعوب المضطهدة ضد الرأسمالية والإمبريالية ومن أجل التحرر والاشتراكية.

ومن هذا المنطلق يؤكد المؤتمر أهمية توطيد التعاون والتنسيق بين الأحزاب والقوى الشيوعية والثورية والتقدمية، والعمل على بناء أممية جديدة قادرة على الاستفادة النقدية من تجارب الماضي وعلى مواجهة التحولات الجديدة للرأسمالية.

ثانيًا: القارة الإفريقية

تشهد القارة الإفريقية تنافسًا محمومًا بين مختلف القوى الرأسمالية على مواردها الطبيعية وثرواتها وأسواقها ومواقعها الجيوستراتيجية.

وتتعرض شعوب القارة لنهب واسع للثروات، ولنزيف متواصل لفائض القيمة نحو المراكز الرأسمالية، وللتفقير الناتج عن المديونية والتبادل اللامتكافئ وسياسات المؤسسات المالية الدولية وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات.

وتستند الهيمنة الإمبريالية في العديد من البلدان الإفريقية إلى برجوازيات محلية تابعة وأنظمة استبدادية ونخب فاسدة، كما توظف الصراعات الإثنية والطائفية والانقلابات والحروب والحركات المسلحة والإرهابية لإضعاف الدول والشعوب وإعادة إنتاج علاقات التبعية.

ويمثل ما يجري في السودان نموذجًا مأساويًا لما يمكن أن تؤدي إليه عسكرة الصراع السياسي وتحويل التناقضات الداخلية إلى مجال لتدخل القوى الإقليمية والدولية، فيما يدفع الشعب السوداني ثمن الحرب والتدمير والتهجير.

وفي منطقة الساحل عكست التطورات السياسية التي شهدتها مالي وبوركينا فاسو والنيجر أزمة عميقة في منظومة الهيمنة الفرنسية التقليدية، وعبرت قطاعات واسعة من شعوب المنطقة عن تطلعها إلى استعادة السيادة الوطنية والتحكم في الثروات والقرار السياسي.

غير أن المؤتمر يؤكد أن الطابع المناهض للوجود الاستعماري الفرنسي أو الأمريكي لا يكفي، في حد ذاته، لمنح أي نظام عسكري صفة النظام الوطني التحرري المكتمل. فالتقييم الماركسي لأي سلطة لا يستند إلى خطابها وحده، ولا إلى طريقة وصولها إلى الحكم، بل إلى طبيعة القوى الطبقية التي تستند إليها، وإلى سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وموقفها من الجماهير الشعبية ومن الحريات والتنظيم المستقل للطبقة العاملة والفلاحين.

إن المعيار الحاسم هو مدى القطع الفعلي مع علاقات التبعية، واسترجاع السيادة على الثروات، وتوجيهها لخدمة التنمية المستقلة والحاجيات الاجتماعية للشعوب، وتوسيع المشاركة الشعبية، وفتح الطريق أمام العمال والفلاحين وعموم الكادحين للتدخل المنظم في تقرير مصير بلدانهم.

ومن هنا يدعو حزبنا القوى الثورية والتقدمية والوطنية والديمقراطية في إفريقيا إلى تعزيز التنسيق والتعاون وبناء جبهة قارية ضد الإمبريالية والصهيونية والاستبداد، وإلى تطوير التضامن بين شعوب إفريقيا ونضالات عمالها وفلاحيها وشبابها ونسائها.

كما يؤكد المؤتمر أن تحرير إفريقيا لا يمكن أن يختزل في استبدال الشريك الخارجي أو تغيير القوة الدولية المهيمنة، بل يقتضي التحرر من بنية التبعية نفسها وبناء اقتصاد وطني وقاري متمحور حول حاجيات الشعوب، وسيادة فعلية على الأرض والماء والطاقة والمعادن والغذاء.

ثالثًا: فلسطين والشرق الأوسط والمنطقة العربية والمغاربية

تظل القضية الفلسطينية في قلب الصراع ضد الاستعمار والإمبريالية والصهيونية في منطقتنا.

لقد أعادت المقاومة الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام العالمي، وكشفت أمام ملايين البشر طبيعة المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني.

ويحيي المؤتمر صمود الشعب الفلسطيني وقواه المقاومة، كما يحيي الحركة العالمية المتنامية الداعمة لفلسطين، ونضالات الطلبة والعمال والنقابات والمثقفين والقوى السياسية والمدنية المناهضة لحرب الإبادة وللتواطؤ الإمبريالي معها.

ويؤكد حزبنا أن القضية الفلسطينية قضية تحرر وطني، وأن السلام العادل لا يمكن أن يقوم على تكريس الاحتلال أو تصفية حق العودة أو تحويل الشعب الفلسطيني إلى جماعات معزولة تحت السيطرة الصهيونية.

ويجدد الحزب دعمه لتحرير فلسطين وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس، دولة لجميع مواطنيها خالية من الصهيونية والعنصرية والاستعمار.

كما يحيي صمود الشعب الإيراني واللبناني واليمني ومختلف القوى التقدمية والمناضلة، للغطرسة الامبريالية والصهيونية، والوقوف في وجه مشاريع الاستيطان والتقسيم والسيطرة على الثورات.

وفي المنطقة العربية، ما تزال الإمبريالية والصهيونية والأنظمة الرجعية والاستبدادية تعمل على تفكيك الشعوب وإجهاض تطلعاتها إلى التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وإذا كان حزبنا يدعم، من موقعه المبدئي، كل مقاومة فعلية للاستعمار والاحتلال والعدوان الإمبريالي والصهيوني، فإنه يؤكد في الوقت نفسه الاستقلال السياسي والفكري للطبقة العاملة إزاء مختلف الأنظمة والقوى السياسية، ويرفض تحويل التناقض مع الإمبريالية إلى مبرر للصمت عن الاستبداد أو

التتمة في ص 9

الاستغلال الطبقي أو انتهاك حقوق الشعوب.

أما في المنطقة المغاربية، فإن تصاعد التوتر بين النظامين المغربي والجزائري واستمرار إغلاق الحدود وسباق التسلح والحملات الإعلامية العدائية يخدم مصالح القوى الإمبريالية والصهيونية ولا يخدم مصالح الشعبين المغربي والجزائري ولا شعوب المنطقة.

ويجدد الحزب دعوته إلى فتح الحدود المغربية الجزائرية، ووقف كل أشكال التحريض والشوفينية، وإعادة بناء العلاقات بين الشعبين على أساس الأخوة والتضامن والمصالح المشتركة.

ويعتبر حزبنا أن وحدة الشعوب المغاربية خيار استراتيجي في مواجهة التبعية والإمبريالية والاستبداد.

نتابع بقلق بالغ المسار السلطوي الذي يواصل نظام قيس سعيّد فرضه في تونس، من خلال تركيز السلطات وإضعاف المؤسسات المنتخبة والتضييق على الحريات العامة وملاحقة الأصوات والقوى الديمقراطية والتقدمية، بما يشكل ارتداداً عن المكتسبات التي راكمتها الثورة التونسية. وإننا، في النهج الديمقراطي العمالي، إذ نؤكد تضامننا مع الشعب التونسي وقواه الديمقراطية والتقدمية، نرفض كل أشكال الاستبداد ومصادرة الحريات والحقوق، ونعتبر أن مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتم بتكميم الأفواه وإقصاء المعارضة وإضعاف الحركة النقابية والمدنية، وإنما عبر إطلاق مسار ديمقراطي حقيقي، يحفظ التعددية ويضمن الحريات ويحقق العدالة الاجتماعية والكرامة والسيادة الشعبية.

كما نتابع بقلق استمرار الأزمة السياسية والمؤسساتية في ليبيا، حيث تتواصل حالة الانقسام والصراع على السلطة والثروة في ظل وجود مليشيات مسلحة وتدخلات إقليمية ودولية، بما يحول دون بناء دولة ليبية موحدة ومستقلة. وإننا ندين كل أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الليبي، ونرفض تحويل الثروة النفطية إلى أداة للصراع والاقتسام بين مراكز النفوذ والمليشيات وحلفائها، بدل توظيفها في خدمة الشعب الليبي وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق التنمية. ونجدد تضامننا مع الشعب الليبي في نضاله من أجل بناء دولة مدنية ديمقراطية موحدة، قائمة على السيادة الشعبية، والعدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة، وعلى إخراج جميع القوى الأجنبية والمليشيات من معادلة تقرير مستقبل البلاد.

وفي قضية الصحراء الغربية يؤكد الحزب ضرورة الحل الديمقراطي العادل القائم على احترام حق تقرير المصير، وعلى الحوار الجاد والمسؤول الذي يجنب شعوب المنطقة المزيد من الحروب والتوترات.

ويؤكد المؤتمر أن البديل عن النزاعات القومية والصراعات بين الأنظمة ليس الاصطفاف وراء هذا النظام أو ذاك، بل بناء مغرب الشعوب، مغرب ديمقراطي متحرر من الاستبداد والتبعية، تقوم وحدته على إرادة الشعوب وتعاونها وسيادتها.

رابعًا: الوضع الوطني

ينعقد مؤتمرنا السادس في ظل استمرار وتعميق أزمة نمط الرأسمالية التبعية ببلادنا، وتفاقم نتائج السياسات النيوليبرالية التي تنهجها الدولة المخزنية والكتلة الطبقية السائدة، انسجامًا مع مصالح الرأسمال المحلي الكبير وامتلاءات المؤسسات المالية الدولية.

لقد أدت هذه السياسات إلى تعميق خوصصة القطاعات والمؤسسات العمومية وتحرير الأسعار، وضرب الخدمات الاجتماعية، وتوسيع امتيازات الرأسمال، وتفويت الثروات والأراضي والموارد الطبيعية، وتعميق التبعية.

وفي المقابل تتحمل الطبقة العاملة والكادحون والفئات الشعبية النتائج المباشرة لهذه السياسة من غلاء وفقر وبطالة وهشاشة وتدهور القدرة الشرائية وتراجع الخدمات العمومية.

إن الأزمة الاجتماعية التي يعيشها المغرب ليست نتيجة اختلالات تقنية أو سوء تدبير عرضي، بل هي نتيجة مباشرة لطبيعة الاختيارات الطبقية للدولة المخزنية التي تجعل من حماية مصالح الرأسمال الكبير والأوليغارشية المالية والعقارية أولوية، بينما تحمل العمال والفلاحين الفقراء وصغار المنتجين والشباب والنساء والفئات الوسطى كلفة الأزمة.

ويعتبر المؤتمر أن استمرار خوصصة التعليم والصحة يشكل خطرًا استراتيجيًا على حق الشعب المغربي في خدمات اجتماعية عمومية ومجانية وجيدة.

فالتعليم والصحة والسكن والماء والنقل والحماية الاجتماعية ليست سلعًا تخضع لمنطق الربح، وإنما حقوق جماعية ينبغي أن تضمنها الدولة وتمولها من الثروة التي ينتجها الشعب.

ويطالب حزبنا بوقف خوصصة القطاعات الاجتماعية والاستراتيجية، وباسترجاع الخدمات الأساسية من منطق السوق، وتوجيه الموارد العمومية نحو ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب.

كما يدعو إلى إقرار تعويض عن البطالة يضمن للشباب والعاطلين والعاطلات حدًا أدنى من الكرامة، بالتوازي مع سياسة عمومية لخلق الشغل القار والمنتج، بدل تحويل البطالة والهجرة والهشاشة إلى أدوات للضغط على أجور العمال وشروط عملهم.

في مجال النضال النسائي:

يجدد النهج الديمقراطي العمالي دعمه المبدئي والثابت لنضالات الحركة النسائية المغربية من أجل المساواة الفعلية والكاملة بين النساء والرجال، ومناهضة كل أشكال التمييز والعنف والاستغلال والاضطهاد التي ما تزال النساء يتعرضن لها داخل الأسرة وفي المجتمع وفي أماكن العمل. ونعتبر أن قضية النساء ليست قضية فئوية أو مطلبا حقوقيا معزولا، بل هي جزء أصيل من معركة التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وأن بناء مجتمع ديمقراطي عادل لا يمكن أن يتحقق في ظل استمرار التمييز ضد نصف المجتمع.

وفي هذا السياق، نؤكد ضرورة مراجعة شاملة وجذرية لمدونة الأسرة بما يضمن المساواة والكرامة والحقوق الكاملة للنساء، ومراجعة التشريعات والسياسات العمومية بما يضع حداً لكل أشكال التمييز القانوني والاجتماعي والاقتصادي، ويضمن الحماية الفعلية للنساء من العنف والاستغلال. كما ندعو إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء، وضمان المساواة في الأجر والشغل والحماية الاجتماعية، ومحاربة الهشاشة والاستغلال الذي يطال العاملات والنساء في القطاعات غير المهيكلة، وضمان ولوجهن المتكافئ إلى التعليم والصحة والسكن والخدمات العمومية.

وإذ يحيي النهج الديمقراطي العمالي نضالات النساء المغربيات وتضحياتهن التاريخية في مختلف المعارك الديمقراطية والاجتماعية والحقوقية، فإنه يؤكد أن تحرير المرأة لا ينفصل عن النضال من أجل مجتمع خال من الاستغلال الطبقي والاضطهاد والتمييز، وأن تمكين النساء من المشاركة الفعلية في مختلف مستويات القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي يشكل شرطاً من شروط بناء الديمقراطية الحقيقية. كما يدعو إلى توحيد جهود الحركة النسائية والديمقراطية والعمالية والتقدمية، دفاعاً عن حقوق النساء ومكتسباتهن، ومواجهة كل أشكال الاستغلال وامتهان الكرامة الحقوقية والاجتماعية للمرأة المغربية.

وتتفاقم أزمة العالم القروي نتيجة تركيز الأرض والثروات المائية في يد كبار الملاكين والرأسمال الزراعي، بينما يعاني الفلاحون الفقراء وصغار الفلاحين من المديونية والجفاف ونقص الماء وارتفاع كلفة الإنتاج والتهميش.

ويعتبر حزبنا أن المسألة الزراعية والأرضية تظل من صميم مشروع التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي، وأن حلها يقتضي حماية الأراضي الجماعية من السطو والتفويت، والدفاع عن حق الفلاحين الفقراء والسلاليين في الأرض، وإقرار إصلاح زراعي جذري يخدم الفلاحين ويضمن السيادة الغذائية للشعب المغربي.

كما أدت الاختيارات الاقتصادية القائمة إلى تعميق التفاوت بين الجهات والمجالات، وإلى استمرار تهميش مناطق واسعة من الريف والجبال والبوادي والأحياء الشعبية.

ويعتبر المؤتمر أن العدالة المجالية لا تتحقق بمنطق الإحسان أو البرامج الظرفية، وإنما بإعادة توزيع الثروة والسلطة والموارد بين الجهات، وهو ما يجعل مطلب الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية الفيدرالية جزءًا من الجواب الديمقراطي على التفاوتات المجالية والتاريخية التي أنتجتها الدولة المركزية المخزنية.

ويتزامن ذلك مع تفاقم الأزمة البيئية والمائية.

إن ما يعرفه المغرب من إجهاد مائي وتدمير للغابات واستنزاف للفرشات المائية والتوسع العمراني غير المنضبط وتلويث للموارد الطبيعية يبين أن المسألة البيئية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الصراع الاجتماعي والطبقي. فالبيئة ليست قضية تقنية محايدة؛ إذ غالبًا ما تجني الشركات والرأسمال أرباح الاستغلال المفرط للموارد بينما تتحمل الفئات الشعبية كلفة التلوث والندرة والكوارث.

ويناضل حزبنا من أجل عدالة بيئية ومناخية تجعل الماء والأرض والغابات والساحل والثروات الطبيعية ملكا جماعيًا للأجيال الحالية والقادمة، وتخضع استغلالها للمصلحة العامة لا لمنطق الربح الرأسمالي.

وفي المجال الثقافي واللغوي، يؤكد المؤتمر أن الأمازيغية مكون أصيل من هوية الشعب المغربي وتاريخه وثقافته.

ولا يمكن اختزال الاعتراف بالأمازيغية في إجراءات رمزية أو احتفالية، بل يجب ضمان حضورها الفعلي في التعليم والإدارة والقضاء

التتمة في ص 10

والإعلام والحياة العامة، ومعالجة التهميش التاريخي للمناطق الأمازيغية وربط المسألة الثقافية واللغوية بحقوق الأرض والثروة والتنمية والسلطة المحلية الديمقراطية.

ويعتبر الحزب أن النضال من أجل الأمازيغية جزء من المشروع الوطني الديمقراطي الشعبي ومن بناء الدولة الفيدرالية التي تعترف بالتعدد ضمن وحدة الشعب المغربي.

وفي الوقت ذاته، يستمر النظام المخزني في تقوية علاقاته السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية مع الكيان الصهيوني، بما يجعل التطبيع أكثر من مجرد علاقات دبلوماسية.

إن التطبيع يمثل اختيارًا استراتيجيًا للكتلة الطبقية السائدة يربط مصالحها بالإمبريالية والصهيونية ويفتح المجال للاختراق الأمني والاقتصادي والثقافي، ولذلك فإن إسقاط التطبيع جزء لا يتجزأ من معركة التحرر الوطني والديمقراطي ببلادنا.

كما تستمر الدولة في توظيف ملف الهجرة في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

ويرفض حزبنا تحويل المغرب إلى دركي يحرس الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي مقابل المساعدات والامتيازات السياسية، كما يرفض المقاربة الأمنية للهجرة ويطالب باحترام حقوق المهاجرين واللاجئين.

ويدين الحزب كل أشكال العنصرية والتمييز والتحريض التي يتعرض لها مهاجرو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ويدعو إلى بناء علاقات تضامن أخوي بين العمال والكادحين المغاربة والمهاجرين، لأن المستفيد الأول من تقسيمهم وإثارة العداء بينهم هو الرأسمال.

إن مشاهد النزوح الجماعي للشباب نحو سبتة ومليلية المحتلتين تكشف عمق الأزمة الاجتماعية والسياسية وانسداد الأفق أمام قطاعات واسعة من الشباب المغربي.

فحين تصبح المخاطرة بالحياة في البحر أو محاولة عبور الأسلاك الشائكة أفقًا أمام آلاف الشباب، فإن ذلك يشكل إدانة سياسية لنموذج تنموي واجتماعي لم يوفر لهم الشغل ولا الكرامة ولا الأمل في المستقبل.

وعوض الاستجابة للمطالب الشعبية، يستمر النظام في تشديد القمع والتضييق على الحريات، ومتابعة الأصوات المعارضة والمناضلين والمدونين والصحفيين، واستعمال القضاء والقوانين لتطويق الاحتجاجات.

وتأتي الانتخابات التشريعية والجماعية المقررة في 23 شتنبر 2026 في إطار نفس «ديمقراطية الواجهة»، وفي ظل دستور ممنوح وإشراف وزارة الداخلية واستمرار التحكم في الحقل السياسي.

إن جوهر موقف حزبنا من الانتخابات لا ينطلق من رفض الانتخابات كمبدأ ديمقراطي، بل من رفض توظيفها لإعادة إنتاج بنية الاستبداد ومنح الشرعية لمؤسسات لا يمتلك فيها الشعب السيادة الفعلية. ولذلك فإن المقاطعة الواعية بالنسبة لحزبنا ليست موقفًا سلبيًا أو انعزاليًا، بل محطة في النضال من أجل بديل وطني ديمقراطي شعبي يضع السلطة والثروة في يد الشعب.

وفي مقابل سياسة الدولة والكتلة الطبقية السائدة، تشهد بلادنا نضالات عمالية وشعبية متنوعة في القطاعات الصناعية والفلاحية والخدماتية، ونضالات للموظفين والطلبة والمعطلين والفلاحين الفقراء وسكان المناطق المهمشة والمتضررين من هدم المساكن والكوارث والسطو على الأراضي.

ويؤكد المؤتمر أن هذه المقاومات، رغم تشتتها واختلاف مطالبها المباشرة، تعبر موضوعيًا عن تناقض واحد مع السياسات الرأسمالية المخزنية. وتتمثل إحدى المهام المركزية لحزبنا في المساهمة في توحيد هذه النضالات سياسيا وميدانيًا، ومساعدتها على تجاوز التجزؤ القطاعي والمحلي نحو حركة شعبية واعية بمصالحها وأهدافها.

خامسًا: مهام المرحلة ومواقف المؤتمر الوطني السادس

انطلاقًا مما سبق، فإن المؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

يؤكد التزامه بمواصلة بناء وتقوية وتصليب الحزب المستقل للطبقة العاملة وتجذيره وسط العمال والعاملات والكادحين والكادحات.

يدعو كافة الماركسيين اللينينين والقوى الثورية إلى تطوير الحوار والعمل المشترك والتقدم في سيرورة التوحيد على قاعدة المشروع الثوري للطبقة العاملة.

يؤكد أهمية بناء جبهة الطبقات الشعبية، على أساس تحالف العمال والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين، باعتبارها الأداة الاجتماعية والسياسية للتغيير الديمقراطي الشعبي.

يعمل على تطوير جبهة واسعة للنضال من أجل التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي، تجمع القوى اليسارية والتقدمية والديمقراطية والحية المناهضة للاستبداد والمخزن والتبعية والتطبيع، دون طمس استقلال حزب الطبقة العاملة وبرنامجه ومشروعه الاستراتيجي.

يؤكد موقف حزبنا من انتخابات 23 شتنبر 2026 ويدعو إلى توسيع المقاطعة الشعبية الواعية لها وربطها بالنضال من أجل التغيير الديمقراطي الشعبي والتخلص من التبعية والاستبداد والتطبيع.

يدعم نضالات الطبقة العاملة المغربية، ويدعو إلى تنظيمها وتوحيدها وتقوية كفاحيتها واستقلاليتها، ويدين كافة أشكال القمع والطرد والتسريح والتضييق التي يتعرض لها العمال والعاملات.

يدعو إلى الدفاع عن الحق في التنظيم النقابي والإضراب والمفاوضة الجماعية، وعن الحريات النقابية، وإلى مواجهة كل محاولات تجريم الإضراب أو إفراغه من مضمونه كحق طبقي وديمقراطي أساسي.

يساند نضالات العمال والعاملات في القطاعات الصناعية والفلاحية والخدماتية، ومن بينها نضالات عاملات وعمال سيكوميك والكابلاج والعمال الزراعيين وكافة ضحايا الطرد والتسريح والاستغلال.

يدعم نضالات الفلاحين الفقراء وصغار الفلاحين وسكان البوادي والجبال، ويقف ضد الاستيلاء على الأراضي الجماعية ونهب الموارد المائية والطبيعية.

يساند نضالات الطلبة والمعطلين والشباب والمهمشين وضحايا الهدم والكوارث الطبيعية والإقصاء المجالي.

يعتبر قضية الشباب جزءًا مركزيًا من المسألة الاجتماعية والسياسية، ويدعو إلى الحق في الشغل والتعليم والثقافة والسكن والمشاركة السياسية، بدل المقاربة الأمنية التي تواجه بها الدولة تطلعات الأجيال الجديدة.

يرفض خوصصة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ويدعو إلى خدمات عمومية مجانية وجيدة ومتاحة لجميع المواطنات والمواطنين.

يدعو إلى التعويض عن البطالة وإلى الرفع من الأجور والمعاشات وربطها بتطور كلفة المعيشة، وإلى إصلاح ضريبي يحمل الرأسمال والثروات الكبرى الكلفة الأساسية للسياسات الاجتماعية بدل إثقال كاهل الأجراء والفئات الشعبية.

يندد بالفساد والريع ونهب المال العام وبالامتيازات التي تستفيد منها البرجوازية الكبيرة ومختلف شبكات المصالح المرتبطة بالدولة المخزنية.

يدين القمع السياسي وخنق الحريات الديمقراطية، ويدعو إلى إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومناهضي التطبيع ومعتقلي الحركات الاحتجاجية، وإيقاف المتابعات والمحاكمات في حق المناضلين والمناضلات.

يجدد تضامنه مع المحامين والمحاميات في الدفاع عن استقلال مهنتهم وكرامتهم ودورها في ضمان حقوق الدفاع والمحاكمة العادلة.

يطالب بكشف الحقيقة كاملة حول مأساة النزوح الجماعي نحو سبتة ومليلية المحتلتين وتحديد المسؤوليات وإنصاف أسر الضحايا.

يحيي نضالات الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وجميع القوى والمنظمات والشخصيات المناضلة ضد الصهيونية.

يدعو إلى تصعيد النضال الشعبي لإسقاط التطبيع ووقف كافة أشكال التعاون السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي والثقافي مع الكيان الصهيوني.

يجدد دعمه للشعب الفلسطيني ومقاومته من أجل تحرير فلسطين وإقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس.

يندد بهمجية الحرب الامبريالية الصهيونية على الشعب الإيراني واللبناني واليمني ويشيد ببطولة محور المقاومة في التصدي لها.

يعلن تضامنه المطلق مع الشعب الفنزويلي ضد الهجمة الامبريالية الأمريكية على سيادة الدولة ويندد بتوثبها لضرب الشعب الكوبي ويحيي صموده وبأسه في مواجهة كل أشكال الحصار والتهديد.

يعبر عن تضامنه مع الشعب السوداني وقواه الديمقراطية والتقدمية، وفي مقدمتها القوى الثورية والعمالية المناهضة للحرب والديكتاتورية والتدخل الإمبريالي والرجعي.

يدعو إلى فتح الحدود بين المغرب والجزائر ويدين كل أشكال تأجيج العداء بين الشعبين.

يؤكد ضرورة حل قضية الصحراء الغربية على أساس ديمقراطي يحترم حق تقرير المصير ويجنب المنطقة الحرب والصراع الدائم.

يدين النهب الإمبريالي لثروات القارة الإفريقية والحروب والصراعات التي تغذيها القوى الخارجية والنخب التابعة.

يدعم نضال الشعوب الإفريقية من أجل السيادة والاستقلال، مع التأكيد على أن التحرر الحقيقي لا يتحقق بمجرد تغيير التحالفات الدولية وإنما ببناء سلطة شعبية واقتصاد مستقل يخدم العمال والفلاحين والكادحين.

يؤكد النضال من أجل السيادة الوطنية السياسية والاقتصادية والغذائية والمائية والطاقية.

• يعتبر استرجاع القرار الاقتصادي الوطني والتحكم الشعبي في الثروات والقطاعات الاستراتيجية شرطًا أساسيًا لأي تحرر فعلي من التبعية.

يناضل من أجل تحرير سبتة ومليلية وباقي الثغور والجزر المحتلة.

يدعو إلى حماية اللغة والثقافة والهوية الأمازيغية وضمان إدماجها الفعلي في مختلف مؤسسات الدولة والحياة العامة.

يربط النضال من أجل الحقوق الأمازيغية بالنضال من أجل الأرض والثروة والعدالة المجالية والدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية الفيدرالية.

يرفض تحويل المغرب إلى دركي للهجرة لفائدة الاتحاد الأوروبي، ويطالب بسياسة للهجرة قائمة على احترام الكرامة والحقوق الإنسانية.

يدين العنصرية ضد مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء ويدعو إلى التضامن الطبقي والأممي بين جميع العمال والكادحين بصرف النظر عن أصولهم وجنسياتهم

يدعو إلى حماية البيئة والثروات الطبيعية والمائية والغابوية من النهب والاستنزاف.

يعتبر النضال البيئي جزءًا من النضال ضد الرأسمالية المفترسة، ومن أجل عدالة بيئية ومجالية تحفظ حقوق الأجيال الحالية والقادمة.

من أجل جبهة شعبية للتغيير

إن المؤتمر الوطني السادس، وهو يدرك ضخامة المهام وتعقد الظرفية، يؤكد أن شعبنا لا يفتقر إلى طاقات المقاومة والنضال، بل إلى توحيد قواه وتنظيمها وبناء الأداة السياسية القادرة على تحويل المقاومات المتفرقة إلى قوة تاريخية للتغيير.

إن النظام المخزني ليس قدرًا أبديًا، والتبعية ليست مصيرًا محتومًا، والرأسمالية ليست نهاية التاريخ. إن العمال والعاملات والفلاحين الفقراء والكادحين والشباب والنساء، حين ينظمون قواهم ويملكون مشروعهم السياسي المستقل، قادرون على تحويل ميزان القوة وفتح طريق جديد أمام المغرب.

إن مهمتنا ليست انتظار أن تنجز التناقضات الدولية أو الصراعات بين القوى الكبرى التحرر بالنيابة عن شعوبنا؛ فالشعوب لا تتحرر إلا بفعلها المنظم، والطبقات المضطهدة لا تنتزع حقوقها إلا بالنضال، والديمقراطية الشعبية لا تمنح من فوق بل تبنى من أسفل عبر تنظيم الجماهير وتوحيد مقاومتها.

لذلك يجدد المؤتمر الوطني السادس نداءه إلى العمال والعاملات والفلاحين الفقراء والشباب والنساء والمعطلين والطلبة والمثقفين التقدميين وكافة القوى الحية للانخراط في بناء حركة شعبية واسعة من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

إن الجبهة الشعبية التي نناضل من أجلها ليست مجرد تحالف انتخابي أو تنسيق ظرفي بين التنظيمات، بل سيرورة نضالية وسياسية تتأسس داخل المعامل والضيعات والأحياء والجامعات والقرى ومختلف ساحات المقاومة الشعبية، وتتبلور من خلالها الإرادة الجماعية للطبقات والفئات المتضررة من الرأسمالية والتبعية والمخزن.

وإن قيادة الطبقة العاملة لهذه الجبهة لا تعني الهيمنة التنظيمية على باقي القوى الشعبية، بل قدرتها على حمل مشروع تاريخي يوحد مطالب التحرر الوطني والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في أفق تجاوز الرأسمالية وبناء الاشتراكية.

وعليه فإن المؤتمر الوطني السادس يجدد العهد على مواصلة الكفاح:

من أجل الحزب الثوري المستقل للطبقة العاملة

من أجل جبهة الطبقات الشعبية.

من أجل إسقاط الاستبداد والمخزن والتبعية.

من أجل إسقاط التطبيع وتحرير فلسطين.

من أجل السيادة الشعبية على القرار والثروة.

من أجل دولة وطنية ديمقراطية شعبية فيدرالية.

من أجل التحرر الوطني الديمقراطي الشعبي بآفاق اشتراكية.

عاش نضال الطبقة العاملة المغربية والعالمية.

عاشت نضالات الشعب المغربي من أجل التحرر والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

عاش التضامن الأممي بين العمال والشعوب المضطهدة.

عاشت فلسطين حرة

عاش حزب النهج الديمقراطي العمالي، أداةً لبناء حزب الطبقة العاملة وجبهة التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي.

وهنيئًا لمناضلات ومناضلي حزب النهج الديمقراطي العمالي ولكافة قوى التحرر والديمقراطية بنجاح المؤتمر الوطني السادس للحزب الذي كسب الرهان التاريخي رغم الحصار والتضييق المنهجين.

الرباط في 9 غشت 2026

راي مجلة الهدف الفلسطينية:

الانتخابات الفلسطينية وخارطة الطريق من أجل الإنقاذ الوطني

تتجسد الديمقراطية في الحياة الفلسطينية بتأمين أوسع مشاركة شعبية بالعملية الانتخابية القادمة لاختيار ممثلي الشعب في المجلس التشريعي والمجلس الوطني الفلسطيني، ثم انتخاب الرئيس المناسب للسلطة الفلسطينية (رئيس دولة فلسطين)، حيث يحدد القانون الفلسطيني شرطاً بأن تكون الانتخابات التشريعية والرئاسية متقاربة.

يأتي هذا الاستحقاق الانتخابي رغم الموقف الإسرائيلي المتوقع بمنع أو تعطيل إجرائها في مرحلة معقدة وأليمة تشهد استمرار حرب الإبادة والتطهير العرقي والعدوان المستمر على شعبنا في قطاع غزة، واستباحة (ساحقة ماحقة) للضفة الغربية بكل مدنها وقراها ومخيماتها؛ مصادرة الأراضي، وضمّها، واستيطان بلا حدود، وهجمات متواصلة للمستوطنين لتدمير وحرق البساتين والحقول والبيوت وطرد أهلها واقتلاعهم من أراضيهم ومنازلهم، إضافة لحملات الملاحقة والقتل والاعتقال، وفي القدس تتواصل سياسة تهويد وتدنيس المقدسات، والاعتداءات اليومية بهدف السيطرة التامة عليها، وصولاً إلى محاولات التهويد الكامل للحرم الإبراهيمي في الخليل. ويصرّح سموتريتش قبل أيام بأنه سيعمل على بناء أربعين بلدة «يهودية» في الجليل والنقب ضمن خطة التهويد الكامل للمنطقتين، ولن يكون ذلك إلا على حساب شعبنا هناك.

إذ لا يمكن الفصل بين الاستحقاق الفلسطيني الدستوري الانتخابي وبين التحديات والاخطار الكبيرة، فهذا يستدعي توفير شروط نجاح العملية الانتخابية التي تضمن المشاركة الحقيقية للجميع، وحشد الطاقات الفلسطينية بتنوعها الوطني والسياسي والثقافي والاجتماعي لمواجهة الأخطار التي تستهدف الإنسان والأرض والوجود والهوية والكيانية والتمثيل الفلسطيني، الأمر الذي يفرض على القوى والفصائل وأصحاب النفوذ التعالي عن المصالح الخاصة والحزبية والفئوية والمحسوبية والانحياز إلى المصلحة الوطنية العليا، وتوفير كل مقومات الحياة والعيش الكريم كأولوية لشعبنا، وحماية حقه بالوجود وصون حقوقه وثوابته الوطنية.

ترى الجبهة الشعبية بضرورة الوحدة الوطنية، وتغليب منطق التوافق الوطني بدلاً من الاصطفافات والاستقطابات والصراعات الانتخابية التي تفرق ولا توحّد، أو التي تصب الزيت على نار الصراعات الداخلية على حساب الصراع الرئيسي مع العدو الصهيوني.

إن مشهد الثبات والصمود البطولي لشعبنا، وحجم التضحيات والآلام والمعاناة يدفع الجبهة الشعبية إلى طرح مبادرة وطنية إلى عموم شعبنا وقواه الوطنية الحية والمخلصة، تحت عنوان «خارطة الطريق من أجل الإنقاذ الوطني»، وهذا نصها:

1. الذهاب نحو مرحلة انتقالية، تكون أولويتها تلبية احتياجات أبناء شعبنا والدفاع المشترك عن وجوده وحقوقه، وتهيئة البيئة للمهمات الوطنية الكبرى عبر حوارات ثنائية وجماعية، بما يسهم في تحضير انتقال منظم نحو نظام سياسي متوافق وطني عليه، يحفظ وحدة الشعب والأرض والقضية.

إن مشهد الثبات والصمود البطولي لشعبنا، وحجم التضحيات والآلام والمعاناة يدفع الجبهة الشعبية إلى طرح مبادرة وطنية إلى عموم شعبنا وقواه الوطنية الحية والمخلصة، تحت عنوان «خارطة الطريق من أجل الإنقاذ الوطني»

2. الانتخابات ليست مسألة إجرائية منفصلة، بل يجب النظر إلى الظروف التي ستجري فيها ووظيفتها السياسية، وما إذا كانت ستقود فعلا إلى تجديد الشرعيات وإعادة بناء المؤسسات إذا جرت وفق رؤية وطنية موحدة. أما الذهاب إلى الانتخابات دون توافق وطني وضمانات سياسية وأمنية واضحة، فيحمل مخاطر كبيرة، فيما يمكن بحث مرحلة انتقالية وطنية متفق عليها.

3. ضرورة عقد اجتماع للأمناء العامين للفصائل والقوى السياسية لبحث القضايا السياسية والأمنية، وأشكال المقاومة، وإدارة الصراع مع الاحتلال، وقواعد الشراكة الوطنية، والتوافق على أسس المرحلة المقبلة، إلى جانب إعادة بناء منظمة التحرير والنظام السياسي الفلسطيني على قاعدة الشراكة الوطنية.

4. الوصول إلى برنامج سياسي مشترك يتمسك بإنهاء الاحتلال، وحق شعبنا في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، فالمرحلة المقبلة تتطلب التوافق على طبيعتها وأولوياتها، وأشكال المقاومة المناسبة، وكيفية إدارة المواجهة مع الاحتلال.

5. يجب أن تشكل تضحيات شعبنا الفلسطيني وصموده المرجعية الأخلاقية والسياسية لأي حوار وطني، وأن يرتقي الجميع إلى مستوى المسؤولية التي تفرضها هذه المرحلة التاريخية، بعيدا عن البحث عن المواقع أو الحصص أو المقاعد، في وقت يتعرض فيه شعبنا وقضيته وحقوقه وتمثيله السياسي لاستهداف واسع وخطير.

6. أي قرار فلسطيني في هذه المرحلة يجب أن يُقاس بقدرته على حماية شعبنا وتعزيز صموده، لا بإضافة مخاطر أو أزمات جديدة عليه، خصوصا في ظل استمرار الإبادة والتهجير ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية، وهناك ضرورة لإعادة ترتيب الأولويات على أساس حماية الشعب وتعزيز صموده ومواجهة مخططات الاحتلال، ومواجهة ما يعيشه شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس من إبادة وقتل واقتلاع ودمار وتجويع وتهجير، وما يقاسيه الفلسطينيون في مخيمات الشتات وساحات النضال المختلفة.

7. الانقسام والخلاف بين أي من القوى الفلسطينية لا يمكن معالجتهما بالإقصاء، بل بالحوار والتفاهم الوطني، وصولا إلى صيغة شراكة تضم مختلف مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية.

8. تقريب وجهات النظر بين القوى الفلسطينية، ومنع تحول الخلافات السياسية إلى انقسام أو صراع جديد على الشرعية والتمثيل، يمثلان أولوية وطنية في هذه المرحلة، وشعبنا لا يحتاج إلى مزيد من اللقاءات والوثائق التي تبقى دون تنفيذ، بل إلى حوار متواصل يقود إلى خطوات عملية، وشراكة وطنية فعلية، واستراتيجية موحدة تعيد بناء النظام السياسي الفلسطيني، وتوحد طاقات شعبنا في مواجهة الاحتلال ومخططاته.

نشر في مجلة الهدف العدد (86) (1560)

الشبيبة وقضايا الكادحين في قلب الرهان الديمقراطي الاشتراكي

شكل انعقاد المؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي أيام 6 و7 و8 غشت محطة سياسية وتنظيمية فارقة في مسار اليسار الراديكالي بالمغرب. ففي ظرفية وطنية وإقليمية محفوفة بالتحولات العميقة والأزمات المركبة، التأمت أشغال المؤتمر لتثبيت الخيارات الفكرية والسياسية للحزب، وتتوج بنجاح تنظيمي ملحوظ شمل كافة مراحله، بدءاً من الجلسة الافتتاحية المتميزة، مرورا بالنقاشات العميقة في الورشات والجلسات العامة، وصولاً إلى إفراز قيادة جديدة وتجديد الثقة في الأمين العام لولاية ثانية. غير أن العلامة الفارقة التي طبعت هذه المحطة التاريخية لم تكن فقط في استكمال المواعيد التنظيمية، بل في الحضور النوعي والمكثف لفئة الشباب، الذين يشكلون عصب الرهان المستقبلي للحزب والضامن لاستمراريته.

النافعي إبراهيم

دينامية التنظيم وتجديد الدماء: الشباب من الإعداد إلى القرار

لم يكن الحضور الشبابي في المؤتمر السادس مجرد تمثيلية شكلية أو تزيين للمشهد التنظيمي، بل تجسيد لدينامية فعلية شملت جميع مراحل التحضير والأجرأة. فمنذ انطلاق أعمال اللجنة التحضيرية، أثبتت الأطر الشبيبية قدرة عالية على المساهمة الفعالة في الشق الأدبي والفكري، من خلال المساهمة في صياغة الأوراق وتحليل الواقع السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى يوميات العمل اللوجستي والإعلامي التي أدارتها طاقات شبابية بكفاءة عالية، مما أضفى على أدبيات الحزب ووسائل تواصله حيوية تستجيب لمتطلبات العصر.

وامتد هذا الانخراط الفاعل إلى داخل قاعات المؤتمر؛ حيث شهدت الورشات والجلسات العامة نقاشات حادة ومثمرة قادها الشباب بوعي سياسي ناضج، عكس دراية عميقة بالتحولات الاجتماعية والطبقية. واكتمل هذا المسار التنظيمي بحصول الشباب على تمثيلية وازنة ومستحقة داخل الأجهزة المنتخبة الجديدة، مما يؤكد أن الحزب يخطو خطوات عملية نحو نقل المشعل وتجديد النخب القيادية. إن هذا النجاح التنظيمي ينبغي ألا يقف عند حدود الابتهاج الشكلي، بل يجب أن يتحول إلى نقطة انطلاق استراتيجية لتطوير العمل الشبيبي وتوسيعه، انطلاقا من الموقف المبدئي لحزب النهج الديمقراطي العمالي كحزب يمثل الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وينحاز بشكل مطلق إلى الشباب العامل والمنحدر من الفئات الشعبية والكادحة التي تشكل السواد الأعظم من المجتمع المغربي.

الواقع الاجتماعي المأزوم: النيوليبرالية والهروب الجماعي كصيغة احتجاجية

تأتي أولوية المسألة الشبابية في جدول أعمال الحزب من كون الشباب والنساء هم الضحايا المباشرون للتطبيقات الشرسة للسياسات النيوليبرالية المنتهجة. لقد أدت هذه الخيارات الاقتصادية المرتكزة على التخلي عن القطاعات الاجتماعية الحيوية، وتفكيك الوظيفة العمومية، ورهن الاقتصاد الوطني بتوصيات المؤسسات المالية الدولية، إلى تفاقم مظاهر البؤس الاجتماعي. ويجد الشباب المغربي نفسه اليوم محاصرا بستار ثقيل من الفقر المتعدد الأبعاد، والبطالة الهيكلية المتصاعدة، والتهميش الاقتصادي، ناهيك عن تفشي الآفات الاجتماعية كالمخدرات والتخر التدريجي للنسيج المجتمعي.

ولم تقتصر أبعاد هذه الأزمة على الجانب الاقتصادي فحسب، بل اقترنت بحالة من القهر والحكرة والانسداد السياسي الناتجة عن الطبيعة الاستبدادية للنظام القائم، والتي تحرم المواطنين من حقوقهم الأساسية في التعبير والمشاركة الفعلية في تقرير مصيرهم. وقد أفرزت هذه المعادلة القاسية حالة من اليأس المركب دفع بالآلاف من الشباب إلى البحث عن منافذ للخلاص الخارجي. إن المحاولات المتكررة للهجرة غير النظامية، والتي تطورت في الآونة الأخيرة إلى الظاهرة الخطيرة المعروفة بـ «الهروب الجماعي»، لا يمكن قراءتها فقط بوصفها بحث عن فرص عمل أفضل، بل هي في عمقها صيغة احتجاجية صارخة وإن كانت غير منظمة.

إن الهروب الجماعي الذي شهدته البلاد بكثافة في الآونة الأخيرة يعبر عن رفض قاطع ومباشر للواقع القائم، وعن استعداد مضمر للتضحية بالحياة نفسها في سبيل البحث عن الكرامة المفقودة. إنه إعلان عدم ثقة شامل في المؤسسات الرسمية والسياسات العمومية، وتعبير عن حجم الضغط الاجتماعي الذي يعانيه جيل كامل شعر بأن آفاق العيش الكريم سدت أمامه في وطنه.

جيل «Z» والعصر الرقمي: نحو ابتكار أدوات نضالية جديدة

مقابل صور اليأس والهروب، أبانت الفئات الشبابية في مناسبات متعددة عن استعدادات نضالية وطاقات كفاحية هائلة، كما تجلى ذلك بوضوح في ديناميات «حراك جيل زيد» (Gen Z) والاحتجاجات الموضوعاتية والمجالية المختلفة. هذا الجيل الذي نشأ في أحضان التكنولوجيا الرقمية وعصر التدفق المعرفي السريع، يمتلك أدوات تعبيرية وآليات تشبيك تختلف جذريا عن الوسائل التقليدية. إنه جيل يرفض الوصاية، ويمتلك حساسية عالية تجاه قضايا العدالة والمساواة والحرية، ولكنه يحتاج إلى أشكال تنظيمية مرنة تتلاءم مع طبيعته وثقافته الرقمية.

من هنا، يقع على عاتق حزب الطبقة العاملة التصدي لتحد نظري وعملي مزدوج: كيف يتم استيعاب هذه الديناميات الشبابية الجديدة وصياغة أدوات تنظيمية قادرة على التواصل مع العصر الرقمي دون التخلي عن الجوهر الفكري والطبقي؟ إن تنظيم الشباب اليوم يتطلب تجديد الخطاب السياسي، والابتعاد عن التلقين التقليدي، والاعتماد على وسائل التواصل الحديثة للوصول إلى العمال الشباب، والمطالبين بالعمل، والطلبة، والتلاميذ في أماكن تواجدهم وتفاعلهم اليومي.

إن هذه الطاقة النضالية الكامنة لدى الشباب - سواء تلك التي تتفجر في شكل احتجاجات ميدانية، أو تلك التي تفرزها ظاهرة الهروب الجماعي كصراخ صامت - هي طاقة تاريخية لا يجوز تركها للعدمية أو الاندثار. إنها في حاجة ماسة إلى مشروع فكري وسياسي يوجهها نحو مصدر الأزمة الحقيقي، ويعيد تعريف الصراع السياسي والاجتماعي.

المهمة المركزية للقيادة الجديدة: استقطاب الجيل الجديد للمشروع الاشتراكي

تتحدد المهمة المركزية وأولوية أولويات القيادة الجديدة المنتخبة في المؤتمر السادس، في ترجمة التوجهات الأدبية والمقررات التنظيمية إلى واقع ملموس عبر التقدم الشجاع في استقطاب أجيال جديدة من الشباب إلى المشروع الديمقراطي الاشتراكي. إن بناء البديل المجتمعي كفيل بكسر شوكة الاستبداد والسيطرة الطبقية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بآليات الماضي أو بالاعتماد على الرصيد التاريخي فقط، بل عبر الانغراس الفعلي في أوساط الشبيبة الشعبية.

يتوجب على الحزب وقطاعه الشبيبي العمل على توحيد هذه الطاقات المتناثرة وتأطيرها، وتوفير التكوين الفكري والسياسي الذي يتيح للشباب الانتقال من الغضب التلقائي والاحتجاج العفوي إلى العمل السياسي المنظم والمستدام. إن توجيه البوصلة النضالية نحو العدو الرئيسي المحتكر للثروة والسلطة، هو السبيل الوحيد لترجمة الطاقة الشبابية إلى قوة تغيير حقيقية.

إن الهدف الأسمى لهذه التعبئة هو تمكين الشعب المغربي، وفي مقدمته طليعته الشبابية، من امتلاك مقدراته والتقرير الحر في مصيره الاقتصادي والسياسي والثقافي. فالمشروع الديمقراطي الاشتراكي ليس مجرد شعار إيديولوجي مغلق، بل هو الأفق التاريخي الوحيد القادر على استعادة الكرامة الوطنية، وبناء اقتصاد يخدم الكادحين، وتأسيس دولة الحق والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

إن المؤتمر الوطني السادس لـ «النهج الديمقراطي العمالي» قد وضع اللبنات الأساسية؛ والرهان اليوم موكول للقيادة الجديدة ولعموم المناضلين لتحويل هذه المقررات إلى حركة نضالية ملموسة تسير مع الشباب يدا بيد نحو صناعة تاريخ بلادهم ومستقبلها بأيديهم.

أي دور للقطاع النسائي في إنجاح المؤتمر الوطني وفي تفعيل نتائجه؟

يتزامن نشر هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي و حدثين مهمين ومترابطين وهما الذكرى السادسة والخمسون للمنظمة الماركسية اللينينية العتيدة» الى الامام» ونجاح المؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي الذي يشكل الاستمرارية الفكرية والسياسية ل» الى الأمام»، وبإصرارنا وعزيمتنا انتزعنا عقد اشغال مؤتمرنا بقاعة عمومية بالرباط بالرغم من القمع والتضييق، فلا يسعني إلا أن أقول هنيئا لرفاقنا ورفيقاتنا في القيادة الجديدة التي أفرزها المؤتمر بشكل ديمقراطي، وإلى الأمام من أجل الاستمرارية في سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وإنجاز مهام التغيير الديمقراطي الشعبي ذي أفق المجتمع الاشتراكي . فأي دور للقطاع النسائي في تهيئ المؤتمر الوطني السادس للحزب؟

لا يقتصر دور القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي على كونه «جناحا اجتماعيا»، بل هو ضرورة ثورية وعضوية لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، سواء من خلال المساهمة في إنجاز مشاريع أطروحات المؤتمر الوطني السادس عبر الانخراط الجدي والفعال للرفيقات في أشغال اللجنة التحضيرية للمؤتمر، أو في أدبيات الحزب ككل، وينطلق هذا من جدلية أن تحرير المرأة شرط أساسي لتحرير المجتمع، وأن نصف قوة الإنتاج البشري لا يمكن إهمالها في معركة التغيير الجذري.

في هذا الصدد فإن الأدوار الجوهرية لهذا القطاع في بناء الحزب الثوري تتجلى في :

1 - تشكيل النواة الطليعية للنساء العاملات والفقيرات، حيث لا يجب ان يكتفي الحزب بقبول العضوية النسائية، بل ان يعمل على تنظيمها كطليعة من اجل تحويل النساء من موضوعات للاستغلال (في المصنع او الضيعة الفلاحية أو المنزل...) إلى فاعلات سياسيات واعيات، قادرات على قيادة النضالات اليومية ضد النظام الرأسمالي والبطريركي.

2 - رفع الوعي الطبقي وفضح «الأيديولوجيا البرجوازية» ، لأن القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي ، هو بمثابة المدرسة التي ستنير وعي النساء بأن قضيتهن ليست «تحررا فرديا» أو صراعا بيولوجيا، بل هي قضية صراع طبقي. فأدبياتنا تفضح كيف تستخدم الرأسمالية التمايز الجندري لإضعاف الأجور (أجور النساء أقل) وتفتيت وحدة العمال، ويعمل على ترسيخ فكرة أن الاستقلال الاقتصادي هو بوابة التحرر الحقيقي.

3 - تعبئة الجماهير والنضال المزدوج ، حيث ينخرط القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي في نضالين في آن واحد :

- النضال العام (الطبقي)، من جهة، عبر المشاركة في الإضرابات والمظاهرات ضد أرباب العمل والسياسات النيوليبرالية،

- ومن جهة أخرى، من خلال النضال الخاص (التحرري) بمعنى النضال ضد العنف الأسري، وقوانين مدونة الأحوال الشخصية الظالمة، ومطالبة الدولة برعاية اجتماعية (كحضانات مجانية، غسالات جماعية، دور الرعاية للأطفال والمسنين ودي الاحتياجات .....) تتيح للمرأة الخروج للعمل والنضال دون أعباء إضافية.

- 4 الاستقطاب من أجل فك العزلة عن النساء غير المنظمات، خاصة في الأحياء الشعبية والقطاعات غير المهيكلة (كقطاع الخدمة والعمل المنزلي). فهو الذراع التي تصل بها أفكار الحزب إلى نصف المجتمع المعزول تقليديا عن العمل السياسي.

5 - تكريس «الديمقراطية الداخلية»، حيث يناضل القطاع النسائي من أجل ضمان تمثيل عادل في الهياكل القيادية للحزب، وذلك ليس «كوطا» شكلية، بل كآلية لضمان أن تتبنى سياسات الحزب احتياجات المرأة بشكل جذري، مما يحمي الحزب من الانزلاق نحو النزعة الذكورية التي تضعف خطابه الثوري.

لا بد من الإشارة إلى أنه في القطاع النسائي، ومن منظورنا الماركسي، ننتقد النضال النسائي البرجوازي، في مقابل النضال النسائي البروليتاري، حيث هناك فرق جوهري:

فالنضال النسائي البرجوازي (الذي تتبناه بعض النخب ومنظمات المجتمع المدني الممولة غربيا) تركز على «السقف الزجاجي» ووصول النساء كافراد إلى مناصب وزارية أو إدارية، دون المساس ببنية الاستغلال الاقتصادي، فهي تطالب بـ»مساواة» داخل النظام الرأسمالي نفسه، وهو ما نرفضه كماركسيات لينينيات لأنه يكرس الهيمنة الطبقية، اما النضال النسائي البروليتاري الذي يدعو له القطاع النسائي في حزب النهج الديمقراطي العمالي لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، ينطلق من أن تحرير المرأة يمر عبر هدم الرأسمالية، لأنها نظام يقوم على استغلال عمل النساء مجانا في المنزل (عمل الإنجاب والرعاية) وأجوراً زهيدة في المصانع. لذا، نضاله مرتبط بتحسين أوضاع كل النساء العاملات والكادحات والمهمشات والفلاحات والمعطلات، وليس فقط النخب.

وهذا يعني أن القطاع النسائي للحزب ينتقد بشدة قوانين مثل «مدونة الأحوال الشخصية» التي تترافق مع السياسات الاقتصادية التي لا تحمي المرأة العاملة في المنزل ولا تضمن حدا أدنى للأجور يلبي حاجيات الأسرة، والاكتفاء بإصلاحات شكلية. ولتجاوز الوضع لا بد من الوقوف عند بعض التحديات و الفرص، نذكر منها:

+ التحدي الأكبر: هيمنة الخطاب الديني التقليدي والأبوية القبلية التي تكرس تبعية المرأة. هنا، دور القطاع النسائي هو إعادة قراءة النصوص من منظور العدالة الاجتماعية، مع تجنب الاصطدام السطحي، والتركيز على المطالب الاقتصادية الملموسة ك»حق المرأة في أرض الإرث» كقضية طبقية لا دينية فقط.

+ أما بالنسبة للفرص: هناك ارتفاع نسبة النساء في القطاع غير المهيكل (الخادمات، البائعات المتجولات، الفلاحات الموسميات....) يشكلن جمهورا خصبا للتنظيم. يمكن للقطاع النسائي أن يقود حملات للتوعية والتحسيس بحقوقهن، وربط نضالهن بالإضرابات العمالية في المدن، لكسر العزلة بين الريف والمدينة.

+ اعتماد أسلوب «اللجان النسائية في الأحياء الشعبية»، التي تناقش قضايا الماء والكهرباء والتعليم والصحة، وتُدرج فيها المطالب الخاصة بالمرأة كجزء من المطالب الشعبية العامة، بدلا من فصلها.

وخلاصة القول إن القطاع النسائي في حزب النهج الديمقراطي العمالي ذو المرجعية الماركسية اللينينية يجب أن يكون «طليعة مزدوجة» – تناضل في ورش العمل وفي الأسرة، في الشارع...، دون أن تتنازل عن كونها جزءاً من مشروع ثوري شامل. بحيث ان فشل هذا القطاع في تجاوز النزعة الشكلية أو الإقصاء الذكوري داخل الحزب نفسه يعني فشل الحزب في امتلاك أدوات تغيير المجتمع جذرياً.

ويتجلى دور القطاع النسائي في تفعيل مخرجات المؤتمر الوطني السادس لحزب لنهج الديمقراطي العمالي ذو المرجعية الماركسية اللينينية، في ترسيخ القناعة بان القطاع النسائي ليس معزولا عن الصراع الطبقي، بل هو «صمام أمان» لثورية الحزب، وأي حزب يتجاهل هذا الدور يكون، بحسب لينين، حزباً مشوهاً، لأن تحرير المرأة هو مقياس لمدى تقدم الثورة ذاتها.

ومن هذا المنطلق على الحزب نشر تقارير المؤتمر أو صورا توثق المشاركة النسائية، وكذا التغطية الإعلامية البديلة عبر المنصات الإعلامية المستقلة أو اليسارية التي قد تتابع تفاصيل الحركات العمالية، إضافة إلى الاهتمام بالدراسات الأكاديمية والأبحاث المتعلقة بالتمثيل السياسي للمرأة في المغرب.

واخيرا يمكن القول، من الناحية النظرية الماركسية اللينينية، يُفترض أن يكون حضور النساء في المحطات التنظيمية للحزب كالمؤتمر، انعكاساً لـ «الضرورة الثورية»، حيث يُنظر إلى تحرير المرأة كجزء لا يتجزأ من نضال الطبقة العاملة. كما أن الفصل بين «النضال الطبقي» و»النضال التحرري» يُعتبر من الانتقادات الموجهة للأحزاب التي تهمل القضايا النسائية.

تحت الخوذة (24)

ناصر احسايين

من الثقة إلى المبادرة

داك الصباح، دخلنا الورش بحال كل نهار. نفس الحديد، نفس الإسمنت، نفس الغبرة اللي كتلصق فالوجه والثياب. ولكن كانت حاجة تبدلات:

ما بقيناش غير خدامة كيجمعنا نفس الورش... ولاو كيجمعنا نفس الهم، ونفس الفكرة.

فوقت الاستراحة، تجمعنا فالبلاصة اللي ولات معروفة ديالنا. ما كان حتى واحد مستعجل يهضر. كل واحد كيشوف فالآخر، وكأن الجميع كيسنى شكون غادي يبدا.

فاطمة خرجات الدفتر، ولكن هاد المرة ما بداتش بالكتابة. شافت فالوجوه وقالت: «شحال دازت علينا ديال الحلقات... هضرنا، تنظمنا، تعرفنا على عمال آخرين، وربحنا الثقة... دابا خاصنا نسولو سؤال جديد.»

عبد القادر قال: «شنو هو؟»

جاوبات: «شنو أول حاجة نقدروا نديروها مع بعضياتنا، بلا تهور، وبلا خوف، ولكن حتى بلا تراجع؟»

سكت الجميع.

سعاد قالت: «يمكن نبداو بمشكل كيعاني منو الجميع.»

خديجة زادت: «خاص يكون مطلب واضح... وما يفرقش بين العمال.»

عبد القادر حك راسو وقال: «إيوا أول حاجة هي السلامة. كل نهار كنشوفو شي واحد يجرح يدو، ولا يطيح من السلم، ولا يخدم بلا وسائل الوقاية.»

هزات فاطمة رأسها. «هادشي هو.»

وكتبت فالدفتر: أول مطلب جماعي: توفير وسائل السلامة لكل العمال.

عبد القادر ابتسم. «أول مرة كنحس بلي الدفتر غادي يخرج من الاستراحة.»

ضحكو كاملين. ولكن هاد الضحكة كانت مختلفة.

كانت ضحكة ديال ناس بداو كيشوفو الطريق قدامهم.

بدا كل واحد كيضيف: خوذات جديدة. قفازات. أحذية واقية. ماء صالح للشرب. وصندوق للإسعافات الأولية.

ما كان حتى مطلب مستحيل. غير شروط باش العامل يرجع لدارو سالم.

سعاد قالت: «حتى العاملات خاصهم يكون صوتهم حاضر.»

خديجة جاوباتها: «هاد المطالب ديال الجميع.»

فاطمة كتبت كل كلمة بعناية. ومن بعد قالت: «المهم ماشي عدد المطالب... المهم يكونو مطالب كيآمن بها الجميع.»

بقا سؤال آخر. شكون غادي يوصل هاد المطالب؟

عبد القادر قال: «ما خاص حتى واحد يبقى بوحدو.»

خديجة زادت: «ولا حتى واحد يدير البطولة.»

فاطمة ابتسمت. «هادشي تعلمناه من الأول... التنظيم كيعني المسؤولية المشتركة.»

اتفقو يختارو لجنة صغيرة تمثل الجميع. ماشي لأنها أحسن من الآخرين... ولكن لأنها مكلفة بمهمة ديال الجميع.

منين سالات الاستراحة، رجع كل واحد لخدمتو. ولكن حتى الخدمة ولات مختلفة. العامل اللي حداه كيعاون صاحبو. واللي كيشوف خطر كينبه ليه.

واللي جديد فالورش، ولاو كيعرفوه ويهضرو معاه.

عبد القادر قال وهو كيركب السقالة: «واش عارفين شنو تبدل؟»

سعاد جاوبات: «شنو؟»

قال: «قبل كنا غير خدامة فجنب بعضياتنا... دابا ولينا كنخدمو مع بعضياتنا.»

سكت الجميع لحظة.

فاطمة قالت: «وهنا كيبدا المعنى الحقيقي ديال التضامن.»

وقبل ما يسالي النهار، رجعو يجلسو خمس دقايق.

ما كان لا بيان، لا شعار، لا صورة جماعية.

غير اتفاق بسيط: غدا غادي نبداو أول مبادرة مشتركة.

عبد القادر وقف وهو لابس الخوذة وقال: «إيوا إلى نجحات هادي... المرة الجاية غادي نطالبو حتى بحق العامل يشرب أتاي بلا ما يبرد.»

انفجر الجميع بالضحك.

حتى فاطمة ضحكات وقالت: «كتبنا مطالب السلامة... أما مطلب الأتاي السخون، نخليوه للحلقة الجاية.»

وضاع الضحك وسط صوت الآلات...

ولكن هاد المرة، حتى الضحك كان كيقول حاجة وحدة: العمال اللي تعلمو ينظمو راسهم... بداو يتعلمو كيفاش يغيرو الواقع خطوة بخطوة.

الثقة ما كتوقفش عند الكلام. إلى تنظمت... كتولي مبادرة. وإلى المبادرة تجمع عليها العمال... كتبدا أولى خطوات التغيير الحقيقي.

وتحت الخوذة... ما بقاتش الثقة غير إحساس... ولات مشروع كيبدا يتبنى، حجر فوق حجر.....

(يتبع)

دمع وشمع

نورالدين موعابيد

*في حقيقة الدمع: لن يكون وكد هذه المساهمة هو حقيقة الدمع من الوجهة الفسيولوجية الثلاثية: إنتاجا، توزيعا، تصريفا، بقدر ما ستلامسه من حيث المواقف التي يعروها. وإذا لم يك مناص من تصنيف «تمظهرات» الدمع، فإنني أكاد أقترح، مؤقتا، خانتين رئيستيْن: خانة سالبة وأخرى موجبة. فأما الأولى فمرجعها الأساسُ موقف الأسى ومشتقاته، نظير قول الشاعرة الخنساء في رثاء أخيها «صخر»:

أعيني جودا ولا تجمدا
ألا تبكيان لصخر الندى؟!

إذ يتحول الأسلوبان الإنشائيان الطلبيان: الأمر(جودا)، والنهي (لا تجمدا) بفعل القوة الإنجازية المستلزمة إلى تمنٍّ مستحيل التحقق، وقل القول نفسه عن الشاعر ابن الروميّ، صاحب المرثية المشهورة، بعد أن فقد ابنه الأوسط:

بكاؤكما يشفي وإن كان لا يجدي
فجودا فقد أودى نظيركما عندي

لأنه يعي «لا جدوى» أن يسكب المرءُ دموعه، وإن فعل، فإن ذلك لا يعدو كونه هدرا يتعِب، فيُفقر ولا يغني، حسبنا قول شاعر معرة النعمان:

غيرُ مُجدٍ في ملتي واعتقادي
نوحُ باكٍ ولا ترنم شاد

أبكت تلكم الحمامة أم غنّت على فرع غصنها الميادا؟!

ولرُبّما غدت الدمعة الفائضة متجاوزة العبرة موقفا مُستهجنا، مذموما يخدشَ كرامة الإنسان وشهامته، ويبخس سلوكاته نحو ما نقرأ في رائية أبي فراس بيتين:

1-أراك عصي الدمع شيمتك الصبر
أما الهوى نهي عليك ولا أمر؟!

..2-إذا الليل أضواني بسطت يد الهوى
وأذللت دمعا من خلائقه الكبر

و هو وما يتناصّ و قول الشاعر نفسه في لاميته(الحمامة الباكية):

أ يضحك مأسور وتبكي طليقة
ويسكت محزون ويندب سالي
لقد كنت أولى منك بالدموع مقلة
لكن دمعي في الحوادث غالي

بل إن الدمع في المواقف الوجدانية قد يُضحي «ثابتا»، فيختبر، عادة، كفاية التوديع، والقدرة على تحمُّلِ النأي، كما في قول شاعر:

فكرت ليلة وصلها في هجرها
فجرت بقايا أدمعي كالعندم

ومن الأبيات الشعرية المنسوبة إلى الوأواء الدمشقيّ، المستشهد بها في مبحث الاستعارة التصريحية:

فأمطرت لؤلؤا من نرجس و سقت
وردا وعضت على العناب بالبرد

وغالبا ما كان النقاد يرددون بخصوص الأدب الرومانسيّ، قولهم: (الأدب الدامع).

أما الخانة الموجبةُ فتؤثثها(دموع الفرح) عقب فوز مبين، أو بعد نصر لا ينضب له معين، ولاسيما في بطولات المناضلين، وفتوحات عموم الكادحين. وقد لا يتجاوز موقف الدموع، السوسيو-نفسيُّ محفل زفاف أو إعلانا عن اعتراف أكاديميّ (حفل التخرج).. وهذه الدموع هيَ في تصور التحليل النفسيّ آلية من آليات استعادة التوازن الوجدانيّ عقب تخمة انتشاء، وبذلك فهي تطهير وتخليص من التوتر، و ذات خصيصة لاشعورية. وتصنف هذه تصنيفا رباعيا: دموع الفرح، دموع المودة، دموع البعير، دموع الإنجاز. ولا أريد هنا المجازفة بمجاراة من يقول إن دموع الإبل تغدو ترياقا يشفي المتسمم (لدغة الأفعى)، لأن ذلك مرتهن بما يثبته أو ينفيه البحث العلميّ.. ومهما تكن طبائع الدموع فإنها لا تعدم رمزية استثنائية إذا ما كان الموضوع هو «دموع الشموع».

*في بعض علاقة الدموع بالشموع:

إن احتراق الشموع يتحول إلى اختراق يمزّق وحشة أيّ ليل أليل مكتنزة آهاته، بعيدة أغوار حشرجاته، فإذا ذلك الاحتراق باعث ومنبعث ،يتقفى آثار طائر الفينيق، يربي في أنصار الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية أمل دحر الاستبداد والاستعباد، وهو ما يحققه الاستشهاد. وتختزن الذاكرة الجمُعية أهازيج ومواويل تحتفي بالتساؤل عن دواعي بكاء الشمعة، بالإضافة إلى حضورها المتفرد لدى ذوي الذائقة الجمالية، ومنهم الشعراء والرسامون بخاصة. ومن رموزها الثابتة أن احتراق الشمعة لا يفنيها، وإنما يخلدها في أذهان شرفاء النظرية والممارسة، وفي أعيانهم، حتى لكأن وجودها هو احتراقها.

حسن الحيموتي:

مهمة التقدم في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين تتماشى بشكل جدلي مع مهمة بناء جبهة الطبقات الشعبية ومهمة بناء أممية ماركسية

تقديم

ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي هو الرفيق حسن الحيموتي وهو أحد رموز الحركة النقابية الجادة بمنطقة سوس ماسة، فهو أحد المؤسسين للعمل النقابي التوجه الديمقراطي بالجهة ومن المساهمين في تقويته وتوسعه محليا وعلى المستوى الوطني. الرفيق هو أيضا من اطر حزب النهج الديمقراطي العمالي، وعضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.فقد لعب الرفيق حسن في هذا الإطار دورا بارزا في انجاح محطات تاريخية في حياة حزب النهج الديمقراطي العمالي لرئاسته المؤتمرات الوطنية الأخيرة، التي ادارها بحنكة ودبر تسييرها بمرونة كافية وهو كذلك من المناضلين المساهمين في حياة التنظيم على المستوى المحلي بفرعه بأكادير وعلى المستويات الجهوية والوطنية كما ان له اسهامات قيمة في جريدة النهج الديمقراطي.
نشكر الرفيق حسن الحيموتي الذي لبى دعوة الجريدة ليكون ضيف العدد.

| بصفتك عضو النهج الديمقراطي العمالي ومشارك في مؤتمره الوطني السادس، كيف تم التهييء للمؤتمر في ظل الظروف الحالية

| شكرا لجريدة النهج الديمقراطي العمالي على الاستضافة. فيما يخص المؤتمر الوطني السادس للنهج الديمقراطي العمالي فقد تم الاعداد له في ظروف الحصار والتضييق من طرف المخزن. فبصمود مناضلات ومناضلي الحزب وتضامن ومؤازرة القوى الصديقة استطعنا انتزاع حقنا في عقد مؤتمرنا في قاعة عمومية.

فيما يخص التهييء للمؤتمر فقد تم في أجواء ديمقراطية سادتها الروح الرفاقية والنقاش البناء والمؤسس للدفع في التقدم في مشروعنا التاريخي حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين. فبعد تشكيل اللجنة التحضيرية التي عهد إليها إعداد مشاريع الاطروحات الخط النظري، الخط السياسي، التنظيمي قدمت إلى اللجنة المركزية للحزب تم إلى الفروع الجهوية والمحلية للمناقشة وإبداء الملاحظات واقتراح التعديلات التي أدخلت إلى المشاريع التي تم تقديمها للمؤتمرات والمؤتمرين على شكل كراس لتمحيصها وتعميق النقاش فيها من جديد خلال المؤتمر. هذا التهييء دام مدة سنة تقريبا من العمل. وفي هذا الإطار نوجه الشكر إلى المكتب السياسي وجميع الرفاق والرفيقات الدين عملوا خلال هذه المدة وسهروا على إنجاح هذه المرحلة من المؤتمر. ونود الإشارة كدلك بأن التمويل المادي للمؤتمر تم فقط وفقط من خلال مساهمات مناضلي ومناضلات النهج الديمقراطي العمالي.

| ما هي الاجواء خلال المؤتمر ، من الجلسة الافتتاحية إلى متابعة العمل داخل اللجن إلى الجلسة - الختامية

| بعد الجلسة الافتتاحية التي عرفت نجاحا كبيرا سواء من حيث الحضور المتميز للقوى السياسية والنقابية والجمعوية الصديقة و رسائل التهنئة من قوى خارج المغرب لم تتمكن من الحضور، و الحضور المتميز لمناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي العمالي من جميع أنحاء المغرب والمتعاطفات والمتعاطفين معه أو من حيث الوصلات الغنائية والفنية التي تخللتها، تم تقديم التقريرين السياسي والمالي اللدان تم المصادقة عليهما من طرف المؤتمرات والمؤتمرين بعد نقاش ونقد للتجربة واستخلاص الدروس.

بعد ذلك تم تشكيل لجنة رئاسة المؤتمر وتوزيع المؤتمرين والمؤتمرات الى 5 لجن لمناقشة اطروحات المؤتمر وصياغة مشروع البيان العام وتم فتح باب الترشيحات إلى عضوية اللجنة المركزية. بعد تقديم تقارير اللجن تمت المصادقة على البيان العام للمؤتمر وعلى أعضاء اللجنة المركزية التي انتخبت بدورها المكتب السياسي. وتم اختتام أشغال المؤتمر في جو ديمقراطي ووحدي ورفاقي.

| كيف ترى تفعيل مخرجات المؤتمر الوطني السادس خلال المرحلة المقبلة

| تنتظرنا مهام جسيمة تتمثل في ما أقره المؤتمر الوطني الخامس وما أكد عليه المؤتمر الوطني السادس. فمهمة التقدم في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين تتماشى بشكل جدلي مع مهمة بناء جبهة الطبقات الشعبية ومهمة بناء أممية ماركسية. فخلاص شعبنا من الاستبداد المخزني والتبعية والهيمنة الامبريالية رهين بالتقدم في إنجاز هذه المهام التي صادق عليها المؤتمر الوطني السادس للنهج الديمقراطي العمالي. فعلى المناضلين والمناضلات المخلصين والمخلصات لحزب النهج الديمقراطي العمالي ان يعملوا على تفعيل المهام التي اقرها المؤتمر السادس والحفاظ على وحدة الحزب التي تكمن في وحدة ايديولوجيته وبرنامج عمله وتبني مبادئ المركزية الديمقراطية والنقد والنقد الذاتي.

(من أصداء المؤتمر الوطني السادس للنهج الديمقراطي العمالي في الصحف الألمانية)

كتب سعيد سالم مقالا حول اشغال المؤتمر الوطني السادس للنهج الديمقراطي العمالي في احد الصحف الألمانية نقدم ترجمته فيما يلي:

المغرب: حزب «النهج الديمقراطي العمالي» الماركسي-اللينيني يعقد مؤتمره الحزبي السادس

سعيد سليم

لم تهدأ الضجة بعد. فما زالت وسائل الإعلام المغربية تعبر يوم الأحد عن سخطها من أن حزب «النهج الديمقراطي العمالي» طالب، في البيان الختامي الذي صدر يوم أمس عن مؤتمره الحزبي السادس الأخير، بـ«ضرورة إيجاد حل عادل وديمقراطي لقضية الصحراء الغربية على أساس حق الشعوب في تقرير المصير». لكن هذا الأمر ليس جديدًا على الإطلاق بالنسبة لهذا الحزب الذي يعود بتاريخه إلى تقاليد عريقة. فقد نشأ الحزب من المنظمة الماركسية-اللينينية «إلى الأمام»، التي أسسها، من بين آخرين، الشيوعي أبراهام السرفاتي قبل 56 عامًا، والتي لم تتمكن من العمل إلا في السرية لأكثر من 25 عامًا.

بدأ مؤتمر الحزب في الرباط في 7 أغسطس وانتهى يوم الأحد التالي بانتخاب لجنة مركزية مؤلفة من 81 عضوًا ومكتب سياسي مؤلف من 18 عضوًا، حيث أعيد انتخاب جمال بن راجع لولاية ثانية كأمين عام. ولا يقتصر التزام الحزب بمساره على قضية الصحراء الغربية فحسب: فهو يرفض الملكية المطلقة السائدة، إلا أنه — على عكس الحزب الاشتراكي الموحد وفدرالية اليسار الديمقراطي، اللذين أرسلا مراقبين إلى المؤتمر — لا يريد أن يحدد النظام الملكي البرلماني كحد أقصى لمطالبه. كما أنه يقاطع الانتخابات، لأن الانتخابات في ظل شكل الحكم الحالي لا يمكن أن تكون سوى انتخابات صورية.

يحظى الحزب بتقدير كبير في المغرب بفضل استقلاليته وروحه النضالية. إلا أن الحزب واجه مؤخرًا بعض المشاكل الداخلية. فقد شكّل تغيير اسم «النهج الديمقراطي» إلى «النهج الديمقراطي العمالي» في المؤتمر الحزبي لعام 2022 نقطة خلاف أولى، حيث يتهم بعض نشطاء الحزب أنه يركز بشكل مفرط على الطبقة العاملة. أما نقطة الخلاف الثانية فهي التنسيق الميداني مع الجماعة الإسلامية «العدالة والإحسان». لكن الحزب يرى أن التناقض الرئيسي يكمن في النظام، ويريد تغيير ميزان القوى في البلاد. وهذا، في رأيه، لا يمكن تحقيقه دون التعاون مع الإسلاميين، خاصة بعد أن تحول الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية و حزب التقدم والاشتراكية إلى قوى خاضعة للسلطة دون قيد أو شرط.

وتُناقش مسألة النقابات على نطاق واسع: هل من المنطقي البقاء في الاتحاد المغربي للشغل أم أن البيروقراطية قد سيطرت عليه نهائياً، بحيث لم يعد من الممكن إصلاحه من الداخل؟ وتتركز انتقادات جزء من الأعضاء والمتعاطفين هنا على أن الحزب لم يعد ممثلاً في المجالس المركزية للاتحاد المغربي للشغل و الكونفدرالية الديموقراطية للشغل – وهما النقابتان الأولى والثانية في المغرب – بعد أن كان ممثلاً فيهما سابقا. وقد غيّر الحزب موقفه جزئيًا الآن: ففي حين كان ينتقد في السابق التنسيقيات القطاعية، باعتبارها قد تضر بوحدة الطبقة العاملة ووحدة نضالاتها، فإنه يدعو الآن إلى العمل داخلها وإحداث ثورة فيها من الداخل.

يجب ألا يجعلنا هذا النقاش ننسى أن معدل التوظيف في المغرب لا يتجاوز 40 في المائة، وأن ما يقرب من أربعة ملايين شاب دون سن 35 عامًا لا يملكون وظيفة ولا مكانًا للدراسة ولا حتى تدريبًا مهنيًا. على خلفية هذه المشاكل الاقتصادية الخطيرة، شهد المجتمع المغربي بنفسه تغيرات جذرية: فاليوم يعيش أكثر من 60 في المائة من مجموع السكان في المدن، ومعدل المواليد أقل من طفلين، وأصبحت الأسرة النواة هي الشكل السائد للأسرة. لكن التغيرات الديموغرافية والبيئية، التي تُعتبر خطيرة، ليست وحدها التي تفاقم أزمة النظام. يضاف إلى ذلك كله التكاليف المرتفعة المستمرة للصراع والحرب في الصحراء الغربية، وكذلك تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهي دولة ترتكب إبادة جماعية، فضلاً عن التحالف مع القوة العظمى الولايات المتحدة الأمريكية، التي تشن حرباً عدوانية ضد إيران.

> يحظى الحزب بتقدير كبير في المغرب بفضل استقلاليته وروحه النضالية. إلا أن الحزب واجه مؤخرًا بعض المشاكل الداخلية. فقد شكّل تغيير اسم «النهج الديمقراطي» إلى «النهج الديمقراطي العمالي» في المؤتمر الحزبي لعام 2022 نقطة خلاف أولى، حيث يتهم بعض نشطاء الحزب أنه يركز بشكل مفرط على الطبقة العاملة.

يسود المغرب اليوم نظام أبارتايد اجتماعي، حيث لكل طبقة اجتماعية أحيائها ومدارسها ومستشفياتها ومقاهيها ومطاعمها ونواديها الخاصة. ويجري حاليا هدم المباني في عدد من المدن، ولا سيما في الرباط والدار البيضاء، من أجل إقامة مشاريع عقارية فاخرة بدلا من المساكن الاجتماعية، والتي تقف وراءها بعض أكبر شركات المقاولات المغربية والخليجية، بينما يُطرد سكان هذه الأحياء العمالية والشعبية من مراكز المدن إلى الضواحي البعيدة. كما تستمر محاولات الهجرة. وفي الآونة الأخيرة، اقتحم أكثر من 60 ألف شخص سبتة ومليليه، مما أسفر عن مقتل 142 شخصًا على الأقل. وكان المندوبون في المؤتمر على يقين من أن «النهج الديمقراطي العمالي» يجب أن يظل جزءًا من قوة مضادة تدعم الشعب في نضالاته – كبديل للهجرة بجميع أشكالها.

Junge Welt
تاريخ 18.08.2025

حدث الأسبوع

انتخابات بلا أفق، هجرة بلا حل، ومؤتمر يفتح الطريق

محمد راشيدي

تمر الأيام الأخيرة وهي محمّلة بثلاث محطات تكشف، كل واحدة من زاويتها، حقيقة واحدة لا تحتمل التأويل: أن النظام القائم في المغرب، بمؤسساته وأحزابه الإدارية وسياساته الطبقية، عاجز بنيويا عن تقديم أي أفق لفئات الشعب الكادحة، وأن البديل الوحيد الجدير بهذا الاسم يتشكل خارج دوائر هذا النظام، في صفوف الطبقة العاملة وحزبها المستقل.

فبينما تتصاعد وتيرة الاستعدادات لاستحقاقات انتخابية جديدة، بكل ما يرافقها من ضجيج إعلامي وخطابات عن «الإصلاح» و«التناوب» و«الديمقراطية المحلية». لكن خلف هذه الواجهة، تبقى قواعد اللعبة كما هي: انتخابات محكومة بالمال الفاسد، وبخريطة حزبية صنعتها الداخلية والإدارة الترابية أكثر مما صنعتها الإرادة الشعبية، وبنظام انتخابي مصمم أصلا لإنتاج البرلمانات والمجالس الطيّعة التي لا تمس جوهر السياسات النيوليبرالية المتبعة منذ عقود. لا الأحزاب الإدارية، ولا المعارضة الرسمية، يطرحان سؤال من يملك الثروة والقرار في هذا البلد. الصراع الانتخابي يدور حول توزيع الريع لا حول تغيير موازين القوى الطبقية. من هنا فإن وصف هذه الانتخابات بـ«بلا أفق» ليس حكما أخلاقيا، بل قراءة مادية لطبيعة الصراع داخل مؤسسات لا تملك، بتصميمها، القدرة على تجاوز الأزمة البنيوية للرأسمالية التبعية المغربية. وفي الموازاة، تتجدد مأسي الهجرة نحو مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، حيث يخاطر شباب المغرب، وشباب إفريقيا جنوب الصحراء، بحياتهم في مواجهة الأسلاك الشائكة وعنف الأجهزة القمعية على الحدود، هربا من واقع البطالة والتهميش وانسداد الأفق. هذه الهجرة ليست «أزمة أمنية» كما تصورها الخطابات الرسمية، ولا مجرد «مغامرة غير منظمة» كما يُشاع، بل هي نتيجة مباشرة لسياسات التفقير الممنهج، ولتركيز للثروة في يد أقلية، ولغياب أي مشروع تنموي يخدم مصالح الأغلبية الكادحة. والمفارقة أن الدولة التي تتفنن في تنظيم الحملات الانتخابية وتعبئة الأجهزة لضمان «نجاحها»، تعجز، أو بالأحرى ترفض، أن تعبئ نفس الإمكانيات لتوفير الشغل والكرامة لشبابها. إن الهجرة، هنا، هي التصويت الحقيقي: تصويت بالأرجل على فشل نموذج تنموي بأكمله، وعلى إفلاس كل الوعود الانتخابية المتكررة منذ عقود. وفي مقابل هذا المشهد المأزوم، يأتي نجاح أشغال المؤتمر الوطني السادس لحزبنا، النهج الديمقراطي العمالي، ليؤكد أن هناك طريقا آخر ممكنا، طريقا لا يمر عبر أوهام الإصلاح من داخل المؤسسات، بل عبر بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة. لقد جدد المؤتمر السادس التأكيد على أن معركة التحرر من الاستبداد والتبعية لا يمكن أن تُختاض بمنطق «المشاركة» في لعبة انتخابية مُحكمة سلفا، بل عبر التنظيم الذاتي للعمال والفلاحين الفقراء والشباب العاطل والمهاجرين المهمّشين، في أفق بناء جبهة شعبية قادرة على فرض ميزان قوى جديد. إن نجاح المؤتمر ليس حدثا تنظيميا معزولا، بل هو، في جوهره، جواب سياسي وطبقي على أزمتي الانتخابات والهجرة معا: فحيث تعجز صناديق الاقتراع عن تمثيل الكادحين، وحيث يدفع الشباب حياته ثمنا لغياب الأفق، يطرح حزبنا مشروعا بديلا، أساسه الاستقلالية التنظيمية والسياسية عن الدولة وأحزابها، والانغراس الفعلي في صفوف الطبقة العاملة والمقهورين. هذه المحطات الثلاث، تضع أمامنا الاختيار بكل وضوح: إما الاستمرار في دوامة انتخابات شكلية تعيد إنتاج نفس السياسات المفقرة التي تدفع الشباب إلى الهجرة والموت على الأسوار، أو الانخراط في المعركة الحقيقية التي يخوضها حزب الطبقة العاملة من أجل التغيير الجذري. المؤتمر السادس لم يقدم شعارات فحسب، بل خارطة طريق لبناء القوة البديلة القادرة، على المدى الطويل، على قلب هذه المعادلة لصالح الكادحين.